

## الفصل الثالث

### دور الشرطة في مساعدة ضحايا الجريمة الأحداث

تمهيد وتقسيم :-

برزت مشكلة انحراف الأحداث كمشكلة مهمة في العقود الأخيرة من هذا القرن، فقد تطورت عوامل متعددة في حياة الأحداث، وتدخلت في دفع بعضهم إلى الجريمة. من هذه العوامل ما صارت إليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية من تعقد وكثرة في المتطلبات، ومنها ما أدت إليه الهجرات المتنوعة، وما تركته وسائل الإعلام من آثار سيئة لدى نشء لم تتهيأ له شروط الإعداد الثقافي الكافي. على أنه من ناحية أخرى فإن مفاهيم مسئولية الدولة ووظائفها المتصلة بالأمن نحو الأطفال قد تطورت أيضا ، كما تطورت مفاهيم الوقاية المتصلة بالمواطنين بشكل عام، والأحداث بشكل خاص، باعتبار أنهم عدة المستقبل وعتاد الوطن.

وثمة حقيقة ينبغي الإقرار بها منذ البداية، وهي أن كل ما تقرّر في تشريعات الأحداث من رعاية ووقاية وإصلاح، يعتمد إلى حد كبير على رجال الشرطة، وميزة الإتصال الأول بالحدث إذا وجد في حالة تستلزم التعامل معه، ويتوقف على هذا الإتصال كل الاتصالات اللاحقة التي تباشرها الأجهزة والهيئات المختصة. لكل هذه الأسباب فإن تشكيل شرطة خاصة بالأحداث قد بات أمرا لازما ولازبا للقضاء على عملية تفريخ الجريمة، وواد أسباب الانحراف في مهدها، وكذلك عند تأهيل وإصلاح الأحداث المنحرفين وإعادةتهم إلى جادة الصواب وسلوك الطريق القويم.

وحرى بنا الآن بعد هذه التوطئة أن نوضح دور شرطة الأحداث في مساعدة ضحايا الجريمة من الأحداث<sup>(١٥٢)</sup> المنحرفين<sup>(١٥٣)</sup> أو المعرضين لخطر الانحراف<sup>(١٥٤)</sup> من خلال خطة العمل التالية :

- المبحث الأول : دور الشرطة في الوقاية من انحراف الأحداث أو تعرضهم للانحراف
- المبحث الثاني : دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وبيان كيفية التعامل معهم.
- المبحث الثالث : دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار عليهم.

## المبحث الأول

دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف أو تعرضهم للانحراف

تمهيد وتقسيم :-

إن دور الشرطة في الوقاية من جرائم الأحداث له أهمية كبيرة لأنه ينفذ الأحداث من مغبة الانزلاق في هاوية الجريمة، وذلك بمساعدتهم على اجتياز هذه المرحلة الشائكة من حياتهم، مع تقديم العون والنصح والإرشاد لهم. وتقوم الشرطة بهذا الدور بوصفها سلطة ضبط إداري تقى الأحداث من الانحراف وتدرأ عنهم الفساد، لذلك أمر يسير على الشرطة بمحسانها موجودة في كل مكان.

ولهذا أوصت الجمعية العامة لمنظمة الشرطة الدولية الجنائية في اجتماعها عام ١٩٥٤م بهذا الدور لشرطة الأحداث، فجاءت توصياتها كالآتي :-

توجيه نشاط الشرطة للعمل الوقائي في شأن الأحداث ... التأكيد على أهمية الإجراءات الوقائية في برامج تدريب رجال الشرطة ... توثيق العلاقة بين الشرطة والشعب لما لذلك من أثر فعال في حماية الأحداث ....<sup>(١٥٥)</sup>

وبمقدورنا إجمال مهام شرطة الأحداث في خصوص وقاية الأحداث

فيما يلي :-

- أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم.
- دعم أو اصر التعاون مع الهيئات الأخرى العاملة في شئون الأحداث.
- الشرطة والنواحي الترفيحية للأحداث.

## المطلب الأول

### أعمال الشرطة لمنع وقوع الأحداث ضحايا للجرائم

ويمكن بلورة هذه الأعمال في القيام بالإجراءات التالية :

أولا : منع وجود الأحداث في الأماكن الفاسدة، كالمقاهى والملاهى والبارات والكباريهات ودور السينما، والأماكن التى تعرض الأفلام الهدامة، ومحلات بيع المجلات والصور الخليعة، والخرابات والأزقة وأنفاق المترو والمنطق المعزولة ... وعلى الجملة كافة الأماكن التى يتجمع فيها الأحداث إلى ساعات متأخرة من الليل ويمارسون فيها شرب الخمر والتدخين والعبث الجنسى وكافة الصور غير المرغوب فيها. ونجد مثلا لذلك في الأمر البوليسى الأملق الصادر في ١٠ يونية ١٩٣٤ بشأن حماية الشباب<sup>(١٥٦)</sup>. فقد حظر هذا الأمر على الأحداث في حالات معينة ارتياد الطرق العامة أثناء الظلام حظرا مطلقا ، ويحظر عليهم كذلك التردد على أماكن اللهو وتناول الخمر، وفي حالات أخرى يجيز لهم التردد على هذه الأماكن بشرط أن يصحبهم في ذلك من يعهد إليهم القانون بتربيتهم.

ثانيا : على الشرطة القيام بإجراء تحريات أو تحقيقات أولية عن

ظروف الحدث وأوضاعه الاجتماعية في الحالات التالية :-

( أ ) إذا ساءت معاملة الطفل في أسرته.

(ب) إذا كان أولياء أمور الطفل يدفعونه للجريمة أو إلى أغراض

منافية للأخلاق<sup>(١٥٧)</sup>.

(ج) إذا ارتكب الحدث إحدى الجرائم، لبيان أسباب ذلك، وجمع المعلومات التي تفيد بالنتيجة دراسة عوامل الانحراف وطرق الوقاية منها، ويمكن أن تقوم بذلك الشرطة النسائية أو الباحثات الاجتماعيات، حسب ظروف كل بلد (١٥٨).

ثالثا : كذلك على الشرطة أن تولى عناية خاصة بالأطفال الضالين والمهملين ومجهولي النسب، وكذلك الأطفال الغائبين بالنشر عنهم في الجريدة الجنائية. فهذه الطوائف من الأحداث تستدعى انتباه الشرطة، وعليها المشاركة في وضع وتنفيذ نظام يكفل رعايتهم ويضمن مستقبلهم (١٥٩).

رابعا : كذلك على شرطة الأحداث تسليم الأطفال إلى أسر بديلة - في حالة عدم صلاح أسرهم للرعاية لأي سبب - لتقوم برعايتهم (١٦٠) وعلى شرطة الأحداث القيام بالتحري عن هذه الأسر قبل تسليم الطفل إليها للتأكد من صلاحيتها لأداء الغرض منها.

خامسا : ومن الأعمال الوقائية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة في هذا الخصوص، تدريب الصغار على سلامة المرور لوقايتهم من جرائم وأخطار المرور، وذلك عن طريق إلقاء محاضرات في المدارس والمعاهدت عقد خصيصا للصغار (١٦١).

سادسا : وأخيرا فإن شرطة الأحداث تستطيع أن تقوم بدور وقائي هام جدا ، يمنع الأحداث - الذين يرتكبون جرائم بسيطة لأول مرة - من العودة تارة أخرى للإجرام، وذلك بعدم تعريضهم للمحاكم والزج بهم في

ساحات القضاء وصدور أحكام عليهم تدمغهم بالإجرام<sup>(١٦٢)</sup>. فكلما ازدادت العقوبات شدة كلما ألفت النفس وحشتها.

وقد وعت ذلك بعض الدول الأجنبية، فنجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشرطة لا ترفع إلى القضاء إلا نسبة قليلة من جرائم الأحداث التي تعرض عليها، اكتفاء منها بالإجراءات الوقائية التي تتخذها في هذا الصدد بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى، فمن بين مليون وثلث مليون حدث قدموا للشرطة في عام ١٩٥٤م لانحرافهم، لم يرسل منهم للمحاكم إلا أربعة فقط، بينما تصرفت الشرطة في العدد الباقي دون الرجوع إلى القضاء<sup>(١٦٣)</sup>.

ونجد مثالا لذلك أيضا في شرطة ليفربول بإنجلترا، حيث تقوم الشرطة باكتشاف الأحداث الذين يتورطون لأول مرة في ارتكاب الجرائم البسيطة، فتتخذ الشرطة إجراءات منهم من العودة للإجرام، بالتعاون مع بعض الهيئات، أو بتوجيه الإنذارات والتحذيرات لهم. ونظرا لما حققه هذا النظام من نجاح في محيظ وقاية الأحداث من العودة للإجرام، قامت بعض الدول الأخرى بتطبيقه كما في نيوزيلندا عام ١٩٥٧<sup>(١٦٤)</sup>. ويمجدونا الأمل في أن تأخذ الدول العربية هذا النظام بعين الاعتبار.

## المطلب الثاني

دعم أواصر التعاون بين الشرطة والهيئات الأخرى العاملة في شئون

### الأحداث

لا يثار من الشك أدناه في أن تنفيذ البرامج الوقائية يستتبع حتما مساهمة فعالة من قبل عدة إدارات في الدولة، كالمؤسسات والجمعيات الخاصة

ذات الأهداف الاجتماعية والرعاية والتربوية، والمساهمة بطبيعتها تستوجب التنسيق بين مختلف القطاعات، وهذه مسألة منهجية لازمة في كل عمل جماعي.

إن كل عمل وقائي يتوجه أصلا للأفراد، وإذا لم يكن لديهم الاستعداد النفسي للتقبل، بقيت هذه الجهود المبذولة دون صدى لديهم فتغدو هباء منثورا، لذلك ينبغي التعاون والتنسيق بين الهيئات العاملة في مجال الأحداث، وذلك ضنا بالجهود والمال وحرصا على الثقة التي يجب أن يتمتع بها العمل الوقائي، فيصهر ضمن منظومة شاملة لوقاية الأحداث من هوة الانحراف<sup>(١٦٥)</sup>. ونعتقد أن هيئة الشرطة هي أقدر الهيئات للقيام بدور المنسق، بحسبانها تحتل مكان الصدارة في المجتمع، بحكم توليتها أهم رسالة وهي حماية المجتمع والحفاظة على أمنه.

ونبين فيما يلي أهم الهيئات التي تتعاون معها الشرطة لوقاية

الأحداث:

أولا : ليس ثمة شك في أن أول هذه الهيئات هي محكمة الأحداث، فعلى الشرطة القيام بجمع المعلومات عن بيئة الحدث وعائلته وكافة الظروف الاجتماعية المحيطة به للقضاء. ويعتمد القضاء على هذه المعلومات اعتمادا كبيرا في اليابان، كما أن مكتب الأحداث بباريس - والذي يتكون من الرجال والنساء - يختص أساسا بالتحريات والبحوث المتعلقة بظروف الحدث وتقديمها للقضاء<sup>(١٦٦)</sup>. كما أن على الشرطة اتخاذ الاجراءات الوقائية التي يأمر بها القضاء كما يحدث في النمسا والولايات المتحدة وكولومبيا<sup>(١٦٧)</sup> وفرنسا<sup>(١٦٨)</sup>.

ثانيا : من هذه الهيئات أيضا المدرسة، فالشرطة تستطيع أن تقدم العديد من المساعدات في هذا الشأن، كالبحث عن التلاميذ الذين يتخلفون عن الحضور، كما أنها تحمي التلاميذ الكبار الذين يتسكعون حول المدرسة وفي الطرقات المؤدية لها لأغراض غير مشروعة، وتساعد الشرطة التلاميذ على مشاكل المرور من المدرسة وإليها بتدريبهم على ذلك، كما تتعاون الشرطة مع المدرسة لعمل بطاقات خاصة بتلاميذ المدارس، كما تقوم بتوزيع نشرات توجيهية توضح وسائل الغواية التي يتبعها الأفراد ذور الأغراض السيئة والفساد الجنسي، بقصد تصير التلاميذ ومعلميهم وأوليائهم بتلك الأساليب لتحاشيها والبعد عنها والتعرف على وسائل الوقاية من الانحراف<sup>(١٦٩)</sup>.

ثالثا : أما عن صلة شرطة الأحداث بالصحافة والإعلام والسينما، فنلاحظ أن على الشرطة أن تمنع نشر أسماء الأحداث وصورهم الفوتوغرافية في الصحف التي تجسم الوقائع لكي تجعل منها مدارا للحديث والتوزيع. كما أن على الشرطة أن تعقد اتفاقات مع دور السينما وأماكن اللهو لحماية الأطفال، فإذا أخلت هذه الدور بالتزاماتها، كان للشرطة الحق في سحب الترخيص منها. كما يمكن للشرطة الاشتراك في إنتاج الأفلام المتنوعة والعروض المسرحية ووسائل الإعلام والثقافة المختلفة في كل ما يتصل بأمور الأحداث، ومعالجة أوضاعهم .

رابعا : وأما عن الصلة بالهيئات الأخرى العاملة في مجال الأحداث، فإن على الشرطة أن تكون على علم بنشاط هذه الهيئات، وبنوعية الأحداث الذين تقدم لهم خدماتها، وعلى الشرطة أن تعي أنها شريك لهذه الهيئات في وضع برامج شاملة لمنع انحراف الأحداث. كما ينبغي عليها أن تضع برامج

هذه الهيئات نصب عينها عند رسم سياسة الشرطة المتعلقة بالأحداث<sup>(١٧٠)</sup> بل إن إعطاء الترخيص لهذه المؤسسات يكون - في بعض البلاد - من حق شرطة الأحداث<sup>(١٧١)</sup>. وأخيرا على شرطة الأحداث معاونة المؤسسات العاملة في حقل الأحداث في الرقابة اللاحقة لخروج الأحداث من بعض هذه المؤسسات، وذلك بإبعادهم عن العناصر الضارة، وإحاطة هذه المؤسسات علما بسلوك الحدث واتصاله بالجرمين، وكافة المعلومات التي تعرفها الشرطة عن بيئة الحدث<sup>(١٧٢)</sup>.

### المطلب الثالث

#### الشرطة والنواحي الترفيحية للأحداث

تعمل الشرطة على إنشاء أندية لها وأصدقائها، لقضاء أوقات الفراغ لدى الأحداث وغيرهم، والاتصال بالذين يجنون العمل مع الشرطة - وذلك بقصد تأهيل المنحرفين وإبعاد المهديين بخطر الانحراف عن الانحراف. ويمكن لهذه الأندية أن تضم أعضاء من الأحداث والشباب لتعويدهم على الحياة الطبيعية فضلا عن إصلاحهم، فيبعدون أنفسهم وأصدقائهم عن مواطن الجنوح، كما أن هذه النوادي تقيم جسرا من العلاقات الطيبة بين رجال الشرطة والأحداث وأولياء أمورهم.

وقد انتشرت هذه الأندية حاليا في الهند وأستراليا وكندا وسيلان والدايمرك والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وبلجيكا وغيرها<sup>(١٧٣)</sup>. ففي الولايات المتحدة مثلا تقوم الرابطة الرياضية للشرطة بمدينة نيويورك بتقديم خدمات ترفيحية متنوعة للأحداث والشباب في مراكز خاصة أو على ساحات

اللعبة المحلية، من ذلك أنها تستخدم مركبة متحركة مجهزة بالمعدات الرياضية تطرف بها أحياء المدينة لتقديم تلك الأنشطة. كما تقوم إدارة الشرطة هناك بتنظيم برامج صيفية تشتمل على إنشاء مجالس محلية للشباب تعمل في الأحياء على تجميع الصغار من الشوارع وإحاقهم بنشاط بناء لشغل أوقات فراغهم<sup>(١٧٤)</sup>. وفي استراليا الغربية تتم عملية الوقاية من جناح الأحداث بالتعاون بين رابطة الشرطة ونوادي الشباب الشعبية<sup>(١٧٥)</sup>.

## المبحث الثاني

دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، وكيفية التعامل معهم

تمهيد وتقسيم :

غنى عن البيان أن الفقه يعتبر الحدث المنحرف أو المعرض لخطر الانحراف ضحية عوامل شخصية وبيئية أثرت في سلوكه، فدفعته دفعا إلى ما هو فيه من موقف دون أن يتمكن من مقاومتها، لعدم نضجه الفكري ولعدم إدراكه وتمييزه الكافين ليتحكم في العوامل والظروف التي تؤثر فيه. ومن ثم يتعين معاملة الحدث معاملة متميزة، تراعى فيها حالته الشخصية ومتطلبات حمايته ورعايته وإصلاحه، وذلك في جميع مراحل الإجراءات التي تتخذ معه<sup>(١٧٦)</sup>.

ويروق لنا أن نقسم الحديث في هذا المبحث إلى مطلبين : نجعل الأول لبيان دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، والثاني نكرسه لإستجلاء تعامل الشرطة الأمثل مع الحدث الجانح من منطلق كونه ضحية لا جانبا .

## المطلب الأول

### دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث

إن من أولى المهام التي تقع على عاتق الشرطة في شأن الأحداث هي كشف الجرائم المتعلقة بهم - سواء أكانوا فاعلين لها أم مجنئاً عليهم فيها - وذلك عن طريق الشكاوى والبلاغات التي تقدم إليهم من أهل الحدث أو أقاربه أو الجيران أو غيرهم من الجمعيات والهيئات المهتمة بشئون الأحداث<sup>(١٧٧)</sup>. أو عن طريق علم الشرطة بحكم نشاطها واتصالها بعناصر المجتمع المختلفة.

وعلى شرطة الأحداث أن تنزل إلى المجال العامة والمدارس والأندية والحدائق العامة، وكذلك محاكم الأحداث للإلام ببيانات ومعلومات كاشفة لكثير من صور انحراف الأحداث. وثمة مواقع ومواضع متعددة - سبق أن أئخذ إليها - تعرف بأنها مصدر الخطر على سلوك الأحداث، وفيها يقع الأحداث ضحايا الإغراء والإغواء أو التحريض أو الاستغلال أو السعى لإرضاء الشهوات الجنسية، فتستطيع الشرطة من خلال تجولها في هذه المواقع أن تعرف على مثل هؤلاء الجانحين، من خلال طريقة السير والجلوس مع البالغين، وطريقة الحديث والسلوك والأسلحة التي في أيديهم.

أما القتيات الجانحات - خاصة الجانحات جنسياً - فما أيسر التعرف عليهن، من خلال شذوذ الزينة والملبس والميوعة في الحديث والتسكع في الطريق، والتعرض للمارة، كل ذلك دليل على الانحراف<sup>(١٧٨)</sup>. فإذا ما

تكشفت للشرطة إحدى حالات الانحراف أو التعرض للانحراف كان عليها ضبط الواقعة.

والواقع أن نصوص قانون الطفل<sup>(١٧٩)</sup> - مثلها مثل قانون الأحداث السابق<sup>(١٨٠)</sup> - قد جاءت خلوا من النصوص التي تنظم إجراءات القبض على الحدث، وبالرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية، لم نجد فيه ما يحدد من سلطة مأمور الضبط القضائي سواء في القبض على الحدث أم في ضبطه في حالة التلبس أم في التحفظ عليه<sup>(١٨١)</sup>. والأصل أن رجل الشرطة يقوم بواجبه ويضبط الحدث ويتحفظ عليه تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية التي نص عليها القانون .

ويتعين ألا يغيب عن الملاحظة من ناحية أولى أنه «إذا كان الحدث ساء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من له سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته، فإنه لا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الطفل ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه بحسب الأحوال<sup>(١٨٢)</sup>» ومن ناحية ثانية أنه لا يلجأ إلى القبض على الحدث إلا في حالة الضرورة القصوى، ويمكن تجنب ذلك بتسليمه إلى ذويه أو بالتحفظ عليه بأية طريقة أخرى<sup>(١٨٣)</sup>. ومن ناحية ثالثة تجدر الإشارة إلى أن القاعدة العاشرة من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضايا الأحداث قد بينت بعض الجوانب الأساسية من الإجراءات والتصرفات التي يتعين أن يمارسها رجال الشرطة وغيرهم من المسؤولين عن تنفيذ القانون في قضايا الأحداث، وتقرر في هذا الشأن أنه «١- على أثر القبض على حدث يخطر بذلك أبواه أو ولى أمره

على الفور، فإذا كان هذا الإخطار الفوري غير ممكن وجب إخطار الأبوين أو ولى الأمر في غضون أقصر فترة زمنية ممكنة بعد القبض. ٢- ينظر قاض أو غيره من المسؤولين الرسميين المختصين أو الهيئات المختصة دون تأخير في أمر الإفراج. ٣- تجرى الإحالات بين الجهات المنوطة بها إنفاذ القانون والمجرم الحدث على نحو يكفل احترام المركز القانوني للحدث ويسر رفاهيته ويتفادى إيذاءه، مع إيلاء الاعتبار الواجب للملابسات القضية» .

وبعد أن بينا دور الشرطة في ضبط جرائم الأحداث، نتقل لبيان كيفية تعامل الشرطة مع الحدث الجانح، وذلك في المطلب التالي.

## المطلب الثاني

المبادئ التوجيهية لتعامل الشرطة مع الحدث الجانح المعترف ضحية

إن أول ما يسترعى الانتباه في هذا الصدد - وتشير إليه الأعمال التحضيرية لتشريعات الأحداث، وتشير إليه المؤتمرات والندوات الخاصة بالأحداث، ويكاد يكون من المسلمات - ضرورة إبعاد الحدث بقدر الإمكان عن مظاهر السلطة، وعن كل الإجراءات التي من شأنها أن ترفع الرهبة من نفسه، مخافة تركها لآثار عميقة تعسر من علاجه، إن لم تزد من سيره في طريق الجريمة. ومع ذلك فإن هذه المسألة أغفلت تماما من جانب كثير من التشريعات.

وليس من العسير أن تتمثل أمام مخيلتنا حال أحد الأحداث من وقت التبليغ عن أمره، وتسليمه إلى أحد رجال الشرطة، ثم اقتياده بصورة مزريّة للكرامة أمام الجماهير، ريثما يصل إلى مخفر أو مقر الشرطة، ليلقى به جانبا

إلى جوار غيره من متهمين، إلى أن يتفرغ له من يقوم بمباشرة الإجراءات معه،  
وحينئذ يتخذها خلال زحام العمل، المختلف الأنواع سريع الإنجاز، ثم يلقي  
به جانبا مرة أخرى إلى أن يرسل إلى النيابة العامة وسط المظهر غير اللائق،  
الآنف البيان، في اليوم التالي، وربما الذي يليه، للتصرف في شأنه ....  
وتعاقب أمام الحدث في فترات الانتظار هذه صور عديدة مما في حياة الجريمة،  
يختار منها ما يتفق وميوله وما ينطبع في نفسه. وكأننا بهذا نضع بين يديه  
عناصر عديدة يختار منها ما يشاء من صور الجريمة، نقمة من نفسه الصغيرة  
على هذه الظروف التي آلت به وألقته في هذا المكان<sup>(١٨٤)</sup>. وتفاديا لهذا  
الوضع السيء للحدث في تعامله مع الشرطة، تقدم بعض المبادئ التوجيهية  
لكيفية تعامل الشرطة مع الحدث في فترة الضبط.

أولا : فيما يتعلق بسؤال الحدث ومناقشته.

يعين ألا يغرب عن بال رجل الشرطة ضرورة أن ينأى بالحدث عن  
الإجراءات المعتادة في سؤال المتهم البالغين، إذ يجب أن تكون الأسئلة  
بشكل لا يعدو الحديث الودي العادي، حتى يكسب ثقة الحدث  
واطمئناؤه<sup>(١٨٥)</sup>.

ويجب على ضابط الشرطة مراعاة أن الأحداث كثيرا ما يكذبون،  
ويتخيلون صورا ليست صحيحة للإيهام ببراءة سلوكهم، فيجب عدم  
الاعتماد كثيرا على اعترافاتهم، ولا يجوز - من باب أولى - استدراجهم  
لمثل هذا الإقرار، أو إرهابهم للإدلاء بأقوالهم، أو خداعهم في ذلك<sup>(١٨٦)</sup>.  
وهنا قد يحتاج رجل الشرطة لسماع بعض الشهود، فينبغي عليه عدم مواجهة  
الحدث بالشهود، حتى لا تزج بالحدث في إجراءات قضائية ذات أثر سيء

عليه إما بالرهبة والخوف، وإما بالعود وكلاهما غير مرغوب فيه. وإذا احتاج الأمر تعرف رأييه فيما قدمه الشهود، وجب أن يتم هذا في صورة مناقشة هادئة على الوجه السالف بيانه<sup>(١٨٧)</sup>.

ثانيا : الشرطة وبصمات وصور الحدث الضحية.

إن أول ما يلفت النظر هنا هو ذلك الاستقرار الفقهي على إمكانية قيام مأمور الضبط القضائي بأخذ بصمات وصور الأشخاص المشتبه فيهم والمتهمين البالغين، لكشف شخصيتهم ولمعرفة سوابقهم، وهو أمر متبع في جميع دول العالم. أما بخصوص الأحداث فإن الوضع جد مختلف، حيث يؤيد البعض ذلك، على حين يهاجمه البعض الآخر وبشدة<sup>(١٨٨)</sup>. والواقع أننا لن ندخل في هذا السجال الفقهي، اللهم إلا بانضمامنا إلى الاتجاه المنادي بحظر أخذ صور وبصمات الحدث لكشف شخصيته، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك<sup>(١٨٩)</sup>، وتحت مظلة التوجيهات التالية<sup>(١٩٠)</sup> :-

١- أن يصدر هذا الأمر من سلطة التحقيق، وفي حالة ما إذا كان الحدث مرتكباً لإحدى الجرائم الخطيرة، أو هارباً من أسرته ويرفض الكشف عن شخصيته، وتعذر اتخاذ أى إجراء آخر معه للكشف عن شخصيته، بل يجوز أخذ صور وبصمات الحدث في هذه الحالة الأخيرة ولو لم يكن منحرفاً بل كان معرضاً للانحراف فقط.

٢- يجب أن يتم الاحتفاظ بهذه البصمات والصور في مكان خلص، حتى لا تختلط بصور وبصمات البالغين، كما يجب أن تحاط بالسرية التامة، وعند بلوغ الحدث سن الرشد الجنائي يجب أن تعدم<sup>(١٩١)</sup>، أو على الأقل أن يحظر

الاقتراب منها إلا للضرورة القصوى، حتى لا تؤثر على مستقبل الحدث<sup>(١٩٢)</sup>.

ثالثا : الشرطة والحجز المؤقت للحدث الضحية.

يقصد بالحجز المؤقت التحفظ على الحدث لمدة أربع وعشرين ساعة على الأكثر، بقصد تحقيق قضيته على يد الشرطة في مرحلتها الأولى. فالأمر قد يقتضى حجز الحدث مؤقتا ريثما تنتهى الشرطة من التحقيق الأولى في قضيته، وقد يكون هذا الحجز مشروعا إما بناء على نصوص القانون التى تعطى الشرطة هذا الحق، وإما بناء على إذن صادر من جهات القضاء، وفي جميع الأحوال لا بد أن يكون مكان الحجز ملائما<sup>(١٩٣)</sup>.

وينادى الفقه عندنا - وله كل الحق - بالاستعاضة عن حجز الحدث بأية إجراءات أخرى، كتسليمه إلى أسرته، أو إلى من يؤتمن عليه من الأشخاص أو المؤسسات في الحالات التى يتعذر فيها تسليمه إلى ذويه<sup>(١٩٤)</sup>. أما إذا اقتضت الضرورة القصوى حجزه، فلا أقل من أن تخصص أماكن خاصة لحجز الأحداث، وفصل الأحداث عن البالغين، وأن تتوافر في المكان الاشتراطات الصحية والترفيهية المناسبة، وألا يكس الأطفال بعضهم فوق بعض، ولا تقطع صلّتهم بالمجتمع الخارجى أو بأسرهم دون مرور<sup>(١٩٥)</sup>. فالحجز هنا ليس بالجزاء ولا بالإجراء التحفظى، بل فيه من العناية والرعاية القدر الكبير<sup>(١٩٦)</sup>.

ويقرر البعض<sup>(١٩٧)</sup>، أنه في مصر ت خصص أماكن أو حجرات لحجز الأحداث في نفس المبنى الذى تعمل به شرطة الأحداث، ويشرف العنصر النسائى في الشرطة على هذه الأماكن ويرعى المحجوزين فيها،

ويضمن تقديم الغذاء المناسب لهم، والرعاية اللائقة بقدر الإمكان، وتوفير المقتضيات الصحية. مع أن البحث الذي أجراه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية بعنوان «بحث احتياجات الطفولة، قد أثبت عكس ذلك في معظم - إن لم يكن كل - الحالات»<sup>(١٩٨)</sup>.

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أن الأمم المتحدة قد صادقت - من خلال المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين - هافانا، ١٩٩٠ - على مجموعة من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم، ويضيق بنا المجال للخوض في تفصيل هذه القواعد<sup>(١٩٩)</sup>.

رابعا : التصرف في أمر الحدث بمعرفة الشرطة.

إذا ما استطلعنا ما توصى به المؤتمرات والقواعد الإقليمية في هذا الصدد لوجدنا ما يلي :-

١- قد ناقشت الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة<sup>(٢٠٠)</sup> ، الأحوال التي يكون بمقدور الشرطة أن تتصرف فيها دون إحالة الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف للقضاء. وانتهت المناقشات بتوصية مفادها «الاتجاه نحو تطبيق قواعد الإجراءات الجنائية العادية في معاملة الأحداث المشردين وإتباع إجراءات ملائمة منذ القبض حتى التدبير الملائم» .

٢- أما قواعد الأمم المتحدة النموذجية لإدارة قضايا الأحداث «قواعد بكين» فتتص في القاعدة « ١١ » «منها على : « ١- حيثما كان ذلك مناسبا ، ينظر في إمكانية معالجة قضايا الأحداث دون اللجوء إلى محاكمة رسمية من قبل السلطة المختصة المشار إليها في القاعدة (١٤-١) . ٢- تحويل الشرطة أو النيابة أو الهيئات الأخرى التي تعالج قضايا الأحداث سلطة الفصل في هذه

القضايا حسب استنابها، دون عقد جلسات محاكمة رسمية، وفقا للمعايير الموضوعية لهذا الغرض في مختلف الأنظمة القانونية، وكذلك وفقا للمبادئ الواردة في هذه القواعد.

٣- وأما قواعد الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث؛ مبادئ الرياض «تقرر في القاعدة» ٥٨ «منها أنه» يجب تدريب المعلمين بالشرطة والأجهزة المتصلة بها من الجنسين للاستجابة للحاجات الخاصة للصغار، كما يجب أن يكونوا على دراية وقدرة على استخدام البرنامج وإمكانيات التوجيه وتحويل الصغار عن جهاز العدالة .

والمستفاد من هذه النصوص أنها تحبذ التوسع في سلطة الشرطة للتعامل مع الأحداث، دون الرجوع إلى الأجهزة القضائية، وهو الأمر الذى تبنته كثير من الدول الأخرى، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية شرطة الأحداث هناك سلطات واسعة<sup>(٢٠١)</sup>، وهو الأمر الذى نلاحظه في شرطة ليفربول ونيوزيلندا وغيرها<sup>(٢٠٢)</sup>.

وإذا تصفحنا أحكام القانون المصرى في هذا الصدد لوجدنا أن مأمور الضبط القضائى لا يملك أية سلطة في التصرف في أمر الحدث - سواء أكان منحرفا أم معرضا للانحراف - اللهم إلا في التحقق من أن مخالفة قانونية قد ارتكبت، ثم يحيله إلى نيابة الأحداث لاتخاذ الإجراءات التى تتراءى لها.

ونحن وإن كنا لا نحبذ التوسع في سلطات شرطة الأحداث للتصرف في أمر الحدث<sup>(٢٠٣)</sup>، كما هو معمول به في التشريعات السابقة، إلا أننا نرى - انطلاقا من مصلحة الحدث - إعطاء ضباط شرطة الأحداث، دون غيرهم من

الدرجات الدنيا<sup>(٢٠٤)</sup>، السلطة المخولة لنيابة الأحداث في المادة « ٩٨ » من قانون الطفل. ونزيد الأمر جلاء فنقول : أن المادة « ٩٨ » من قانون الطفل تنص على أنه « إذا ضبط الطفل في إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من « ١ » إلى « ٦ » من المادة (٩٦) وفي المادة (٩٧) من هذا القانون، أُنذرت نيابة الأحداث متولى أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار ...» فما نقول به يخفف العبء عن كاهل النيابة، ويوفر الوقت، ويجنب الحدث الدخول في إجراءات طويلة، قد تعود عليه بالضرر، فضلا عن تعوده على هذه الإجراءات مما يضعف وازع الردع لديه. أما الحالات الأخرى فعلى شرطة الأحداث إحالتها لنيابة الأحداث للتصرف فيها، وكذلك الأمر إذا عاود الحدث ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٩٦) من ١ إلى ٨

وبهذا نكون قد انتهينا من دراسة هذا البحث لنذلف إلى دراسة البحث التالي والخاص بحماية الشرطة للصغار من اعتداءات الكبار عليهم.

### المبحث الثالث

#### دور الشرطة في حماية الأحداث من اعتداءات الكبار

تمهيد وتقسيم :

للشرطة دور مهم ورئيس في حماية الأحداث من الاعتداءات التي تقع عليهم من الكبار - سواء أكانوا في ذلك من ذويهم أم غيرهم - فإذا كان من واجب رجل الشرطة أن يهتم بأمر الأحداث الجانحين، على النحو الذي

بيناه في المطلب السابق، فإن عليه كذلك واجب الاهتمام بأمر الكبار الذين يعتدون على الأحداث، وهو ما سوف نعكف على بيانها فيما يلي.

وإذا نظرنا ملياً في الاعتداءات التي تقع على الصغار من الكبار لوجدنا أنها تتخذ مظهرين : أحدهما سلبى والآخر إيجابى، وهو ما يدعوننا إلى تقسيم الحديث في هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي :-

المطلب الأول : اعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

المطلب الثانى : اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث.

### المطلب الأول

إعتداءات الكبار السلبية على الأحداث.

يتجلى الإعتداء السلبى أظهر ما يتجلى في حالة الأحداث الذين يهملهم ذورهم - كالأطفال اللقطاء<sup>(٢٠٥)</sup> والغائبين والضالين<sup>(٢٠٦)</sup> وسائر الذين يهملهم ذورهم - تلك الطوائف تستدعى إنتباه الشرطة، وعليها المشاركة في رعايتهم وضمان مستقبلهم.

فإذا نما إلى علم رجل الشرطة نبأ وجود طفل مهمل، فعليه أن يقوم بجمع التحريات اللازمة عن هذه الحالة وظروفها، لتقرر نيابة الأحداث بعد ذلك إما الإحالة إلى المحكمة وإقامة الدعوى في جانب الطفل نفسه، وإما تسليمه إلى منظمة اجتماعية. وعلى رجل الشرطة يقع عبء إقناع الجيران الشاكين أو المبلغين بضرورة تعاونهم مع السلطات لحماية الطفل، وعليه أن يعدهم

بعدم النرج بأسمائهم في الإجراءات التي تتخذ، ما لم يتطلب الأمر ذلك لإببات حالة الإهمال أو التهمة الموجهة.

وعند التحقيق مع الوالدين المتهمين بإهمال الطفل لابد أن يقدر الضابط الظروف التي تجعلهما مسئولين عن هذا الإهمال، ويظهر لهما تفهمه هذه الظروف، ليشجعهما على التحدث عن ظروفهما ومشاكلهما، ليستطيع أن يستخدم النواحي الطيبة القوية في الأسرة والتي تساعد على تعديل سلوك الطفل، وعليه في هذا الصدد أن يسعين بشهادة من بعض الأشخاص الموثوق بهم لبيان ظروف الأسرة، وقد يفيد في هذا الصدد التقاط بعض الصور للأسرة داخل المنزل، كما أن عليه أن يسعين بالخبراء لفحص الطفل المعتدى عليه للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة.

وعلى ضابط الشرطة إيجاد المأوى الصالح الذي يسر رعاية الأطفال الهمل، فإذا لم يجد هذا المأوى الصالح يرد الطفل لوالديه - دون حجزه مع المنحرفين في القسم - وذلك كله إنتظارا لما تأمر به السلطات القضائية في هذا الصدد. على أن يخطر ضابط الشرطة المحكمة والوالدي الطفل والمدرسة بالمأوى الذي أرسل إليه الطفل.

وأخيرا فإن على ضابط الشرطة - في الحالات البسيطة التي لا تستدعي رفعها للمحكمة - أن يوجه نظر الوالدين إلى خطورة إهمالهم للحدث، ويلومهم عليه، وينذرهم باتخاذ الإجراءات ضدهم إذا تكرر هذا المسلك من جانبهم (٢٠٧).

## المطلب الثاني

### اعتداءات الكبار الإيجابية على الأحداث

هذه الاعتداءات قد تكون لأغراض مالية، أو لأغراض عسكرية كالتجسس الدولي، أو لأغراض جنسية، وقد تمثل هذه الاعتداءات في صورة سوء معاملة الأحداث. ونبين فيما يلي بعض هذه الاعتداءات ودور الشرطة في حماية الحدث منها.

أولا : اعتداء لغرض مالي :

نلاحظ أن عددا كبيرا من الأحداث يقدم للمحاكم بتهمة إحراز المخدر أو الإتجار فيه أو استعماله، ولعل هذا مرده عدم تورع تجار المخدرات في استغلال الأحداث في ترويج المواد المخدرة، هربا من العقوبة بعد صدور قانون المخدرات الذي غلظ العقوبة لتصل أحيانا إلى الإعدام<sup>(٢٠٨)</sup>. وبقدر نجاح الشرطة في مكافحة المخدرات، ينقص عدد ضحاياها الذين يعدون بمنات الألوف في بعض الدول<sup>(٢٠٩)</sup> منهم عدد ليس بالقليل من الأحداث.

ويظهر الاعتداء لغرض مالي كذلك في تدريب الأحداث على السرقة والتشرد، فعصابات السرقة وفساد الأخلاق تستخدم الأحداث في تنفيذ بعض الجرائم، حيث تستخدم هذه العصابات أساليب التخويف والضرب أو الإغراء لإتمام غرضهم. ويقع على الشرطة عبء الإسراع في ضبط هؤلاء المجرمين. وتمدنا إحصاءات الأمن العام بأن عدد من ضبطوا في جرائم إفساد الأحداث بتدريبهم على السرقة خلال سنوات ١٩٨١-١٩٨٦ « ٤٥ » حالة، وعدد جرائم إفساد الأحداث بتدريبهم على أعمال التشرد خلال نفس الفترة

« ٩٣٣ » حالة، كما بلغ عدد جرائم السرقات التي ارتكبت بمعرفة الأحداث « ١٢٠٩٥ » حالة. ودلالات هذه الأرقام خطيرة جدا ، وتلقى على الشرطة عبئا كبيرا في محاولة الحد منها.

ثانيا : اعتداء لفرض جنسى.

تطالعا الصحف بين فينة وأخرى بالأخبار عن السفاحين الذين يستخدمون الأحداث لإشباع رغباتهم الجنسية وتعذيبهم بعد ذلك، وقد يتم الإعتداء عليهم من خلال القوادين يقدمونهم فريسة سهلة لمن يطلب المتعة الجنسية لقاء ثمن مالى.

وباستطلاع إحصاءات الأمن العام في الفترة من ١٩٨٦-١٩٨١ يتضح أن جملة من تم القبض عليهم بتهمة استخدام الأحداث ووقوعهم - أى الأحداث - ضحايا هتك العرض (٢٦) حالة والذين تم استخدامهم في طريق البغاء (٢٠) حالة. كما بلغ عدد جرائم هتك العرض التي تم ضبطها بين الأحداث « ٣١٥ » حالة خلال الفترة السابقة<sup>(٢١١)</sup> .

الحقيقة أن الجرائم الجنسية تشكل مشكلة خطيرة للشرطة - سواء ارتكبتها أحداث أم بالفون - لأن هذا النوع من الجرائم يزعج الجمهور أكثر من أى نوع آخر من الجرائم، وضيق الرأى العام بها مسألة تهم الشرطة جدا .

وكما يقول «دين زاو»<sup>(٢١١)</sup> فإن عالم الأطفال خاضع بشكل أكبر أو أقل إلى رقابة البوليس والرأى العام من عالم البالغين : بشكل أكبر لأن كل ما يتعلق بالأحداث يثير الغضب، ويكون صدها كبيرا ، لذا فإن العقوبة التي

يعرض لها البالغ الذى يعتدى على عفة طفل كبيرة. وقد تكون بشكل أقل لأن الألعاب الجنسية بين المراهقين قد لا يعابها البالغون.

والواقع أن الجرائم التى تضبطها الشرطة في أوساط المراهقين والأحداث تكون عينة أقل تمثيلا للسلوك الجنسى بين الشباب منها في عالم البالغين، ذلك أن الجرائم الجنسية المكتشفة لا تمثل السلوك الجنسى لمجموعة الرجال والنساء، فكثيرا منها لا يتم الكشف عنه، بل إن الحالات التى يتم كشفها ليست دائما أشد خطورة، ولكن - كما هو الحال في جرائم ذوى الياقات البيضاء - يكون الجزاء الاجتماعى قويا بالنسبة لهذا السلوك في وسط ما وينعدم في وسط آخر.

وقد يشدد أو يخفف قانون العقوبات العقاب على مرتكبى الجرائم الجنسية ضد الأحداث<sup>(٢١٢)</sup>. لكن يعين ألا يغرب عن الملاحظة أن قانون العقوبات - كما يقول «بول تابان» - ليس مقياسا صحيحا لمدى خطورة الجرائم الجنسية و أنواع النظرة إليها، لأن التشريع لا يعكس إلا الآراء التقليدية، وإنما الذى يكشف حقا عن الشعور السائد بالنسبة للجرائم الجنسية هو اتجاهات الشرطة في القبض، وإجراءات النيابة العامة في الاتهام، وأحكام المحاكم. فحينما تتغير القواعد الأخلاقية فإن أثر ذلك لا يظهر حالا في التشريع، ولكن تطبيق القانون - خاصة بواسطة الشرطة - هو الذى يكشف، إلى حد ما، عن نقص الإجماع الأخلاقى بالنسبة لجريمة أو أخرى<sup>(٢١٣)</sup>.

وانطلاقا من خطورة ما يصيب الحدث من مرض جسدى ونفسى من جراء الاعتداء عليه جنسيا<sup>(٢١٤)</sup>، فإنه يجب على الشرطة العمل بقدر ما تستطيع على منع الجرائم الجنسية ضد الأحداث<sup>(٢١٥)</sup>، وذلك بالتعاون مع

السلطات المعنية بالصحة العقلية للإشراف على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث ، واقترح إعادة مرتكبي جرائم الجنس ضد الأحداث إلى المصححات العقلية إذا كان قد أخل سبيلهم، متى كان ذلك ضروريا . كما عليها أن تقوم بمحاولة الكشف عن هذه الجرائم قبل ارتكابها فعلا ، بإعداد فرق خاصة لتابعة المتحرفين جنسيا ، وإمساك ملفات خاصة بكل منحرف جنسى بها كل المعلومات عنهم، وذلك لالتقاء شرهم اللاحق. كما يجب القيام بإشراف شرطى خاص على الأماكن الخطرة كالمسارح والحدائق ودورات المياه العامة، لمنع أى اعتداء جنسى على الأحداث.

ويمكن للشرطة أن تتعاون في هذا الخصوص مع المدارس لحماية التلاميذ من مرتكبي جرائم الجنس، بتعليم الأطفال بعض الإجراءات الاحتياطية للوقاية من هذه الجرائم، كتعليم الأطفال كيف يتجنبون الوقوع في حبال مرتكبي جرائم الجنس، باستخدام الكتيبات التى تعدها بعض مصالح الشرطة لهذا الغرض، ويعتبر ذلك جزءا من المقرر الدراسى. كما أن على الشرطة نصح الآباء بضرورة مراقبة أطفالهم في الملاعب والمسارح والحدائق العامة وما إليها، وتعليم أطفالهم أخطار مرتكبي الجرائم الجنسية<sup>(٢١٦)</sup> .

ولكفالة حقوق ضحايا الجريمة الجنسية من الأحداث - إذا وقعت الجريمة عليهم فعلا - فإننا نقدم الاقتراح التالى:-

نظرا لتعذر القبض على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأحداث، لأن الضحايا غالبا ما يخجلون من تقديم الشكوى ضد المعتدين، كما أن المعتدين غالبا ما يهددون ضحاياهم بالانتقام إذا أفشوا هذا السر، كما أن الجريمة ترتكب في طى الكتمان، بل إن الآباء يفضلون إسدال الستار على الموضوع

حتى لا يتهموا بالإهمال وكذلك سترًا للفضيحة. ونظرًا لأن الأطفال المعتدى عليهم هم المصدر الرئيس للمعلومات التي تؤدي إلى القبض على المعتدين وتقديمهم للمحاكمة، ونظرًا لأن التجربة قد أثبتت مدى الصعوبة التي يصادفها الأطفال عند ذكر واقعة الاعتداء عليهم سواء أمام الشرطة أم القضاء، وقد يكون ذلك نتيجة الالتئاع من الصدمة النفسية التي ألمت بهم نتيجة الاعتداء عليهم مما قد يدفع كثيرًا منهم إلى طمس الحقائق أو تزييف الوقائع الأمر الذي يضيع بأهمية أقوالهم ويحلى سبيل الجرمين.

نظرًا لكل ما سلف وما إليه فإننا نقترح أن يقوم باستجواب وسؤال الطفل المتورط في جريمة جنسية عنصر من الشرطة النسائية، كما يقوم هذا العنصر بأداء الشهادة بدلًا من الضحية أمام المحكمة، كما يكون لهذا العنصر الحق في طلب وقف شهادة الطفل - في الحالة التي تستدعي شهادته شخصيًا - إذا كان الاستمرار في الشهادة مضرًا به من الناحيتين النفسية والعقلية. كما يقوم هذا العنصر النسائي الشرطي بالدفاع عن حقوق الطفل الضحية في هذا الصدد، واقتراحنا هذا عملي مفيد للطفل إذ به يحصل على حقوقه، ومفيد للمجتمع إذ بإعماله يتم القبض على المجرم واتقاء شره بعد ذلك، خاصة وأنه لدينا الآن ضباط شرطة نسائية أكفاء.

ثالثًا : اعتداء الكبار على الأحداث عن طريق سوء المعاملة :

يجب على ضباط الشرطة في هذه الحالة التروى قبل اتخاذ إجراء ما، إذا كان الاعتداء حاصلًا من أحد والدي الحدث أو الوصي عليه، فعلى

الضابط قبل توجيه التهمة واتخاذ الإجراءات ضده أن يقدر أثر الإجراءات المتخذة في العلاقة المستمرة بين الحدث والمعتدى عليه، فإن لم يستطع البت في الأمر، فعليه أن يتركه لحكمة المحكمة وما ترى اتخاذه من إجراءات نحو الكبير أو القاصر.

أما إذا كان المعتدى على الحدث هو صاحب العمل، فقد يفيد الإنذار الذي يوجه إلى الكبير عن المخالفة الأولى التي يرتكبها ضد الطفل في إصلاح الجاني وتخفيف العبء عن المحاكم.

ويتعين ألا يغرب عن بال ضابط الشرطة في هذا الصدد التدقيق في المعلومات التي يحصل عليها من الحدث المعتدى عليه، ذلك أن الأطفال لا يكادون يفرقون بين الحقيقة والخيال، وقد تكون الشهادة من الطفل كاذبة دون أن يقصد أو يدري. وعلى الضابط توفير الحماية الشديدة للأطفال باعتبارهم شهودا في القضية درءا لاعتداء الكبار عليهم بعد الشهادة (٢١٧)

## خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نستجلي أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة وقلنا إنه يجب علي الشرطة أن تعمل علي حسن استقبال ضحايا الجريمة وتحسن معاملتهم وتعمل علي حمايتهم من بطش الجناة هم وأسراهم وشهودهم، كما يجب علي الشرطة أن تنهض مسرعة للحفاظ علي مسرح الجريمة وضبط الجناة وما إلي ذلك من أمور قد تؤدي إلي حماية حقوق ضحايا الجريمة .

والحقيقة أنه لقيام الشرطة بهذا الدور علي خير وجه يجب عقد دورات تدريبية للقائمين علي مرفق الشرطة، وأن يتم اختيار العاملين في هذا الجهاز الخطير وفق معايير موضوعية ، مع الأخذ بأسلوب التخصص بالنسبة لبعض الضحايا حتي يتم تحقيق هذا الهدف الأثري في حماية حقوق ضحايا الجريمة علي الوجه المأمول .

وبعد أن انتهينا من دراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة نتقل الآن لدراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام النيابة العامة وسلطات التحقيق الأخرى وذلك في الكتاب التالي من هذه السلسلة .

## الهوامش و المراجع

- ١-راجع: J.Susini: "L'idee de police " R.S.C., 1970, p.644 police published by " the National Advisory Commission on Criminal Justice Stantards and Gools ", Washington, 1973.
- ٢،٣،٤،٥- راجع بصفة خاصة رسالتنا للدكتوراه: " الحماية الجنائية لحقوق ضحايا الجريمة " جامعة عين شمس ٢٠٠١، دار النهضة العربية ٢٠٠١، ص ٤٥-٧١ .
- ٦- راجع تفصيلا : J. Vérin : "La Prevention Sociale, mythe ou réalité ? : chronique de criminologie", R.S.C., 1982, p. 813 et s.
- ٧-راجع تفصيلا : الدكتور أحمد محمد خليفة: "مقدمة في دراسة السلوك الإجرامى"، دار المعارف، ١٩٦٢، ج-١، ص ١٧٢ وما بعدها.
- ٨-انظر في هذا الإرباط بالتفصيل J.T. Carey: "An Introduction to criminology". Englewood cliffs, New Jersey, p. 485 et. S.J.E. Conklin; Criminology" Macmillan publishing company, N.Y., 1981, p. 473 et s. E. Sutherland et D. Cressey,: "Principis de Criminologie", 6ed., Paris, ed. Cujas, 1966, p. 637 ets. D. Szabo,: "Les Mesures de prévention Sociale" dans criminologie en action' (XV) Les cours international de criminologie, P.U..M. 1968, p. 276 et s.
- ٩- راجع : J. Vérin,: "Art Préc, p. 818."
- ١٠-راجع في تفصيلات هذان المحوران : الدكتور أحمد فتحى سرور : " أصول السياسة الجنائية. ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، الدكتور مصطفى العوجسى: "دروس في العلم الجنائى"، مؤسسة نوفل بلبنان، ط٢، ١٩٨٧، ج-٢، ص ٢٨٤ وما بعدها.
- ١١- راجع : الدكتور أحمد عوض بلال: "علم الإجرام، النظرية العامة والتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٥٠١، ٥٠٢ .
- ١٢- وقد أصدرت الجمعية العمومية هذه التوصية في عام ١٩٥٠، ومنذ ذلك التاريخ وهذا المؤتمر يعقد بشكل دورى، فعقد المؤتمر الأول في جنيف عام ١٩٥٥ وعقد المؤتمر

التاسع - وهو أقرب المؤتمرات لكتابة هذه الطور - في القاهرة في الفترة من ٢٩ أبريل إلى ٨ مايو ١٩٩٥ .

١٣- للمزيد من الاستفادة عن مؤتمرات الأمم المتحدة والموضوعات التي عرضت عليها راجع : الهيئة العامة للاستعلامات: " المؤتمر التاسع لمنع الجريمة - الحدث .. والوقائع"، ص ١-١٤ .

١٤- للمزيد من الاستفادة عن الوقاية من الجريمة : مفهومها وتطورها وأهميتها راجع، فضلا عما ذكر سابقا :

**B. Di Tullio,:** "principes de criminologie clinique", P.U.F. 1967, p. 384 et s.. **J. pinatel,:** "La Société criminologéne", Paris, Calmann lévy, 1971, p. 125 et s..**O.K inberg,:**"les problemes fondamentaux de la criminologie", Paris, 1960, p. 57 et s. **A.M. Khalifa:** "Notes on Criminal Prophyléaxis".

ع ٣ (١٩٦١)، ص ٤٨٩ وما بعدها. والدكتور مصطفى العوجي: "الإتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٧هـ. واللواء محمود السباعي: "إدارة الشرطة في الدولة الحديثة"، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ج ٢، ص ٨١٣ وما بعدها. والدكتور بدر الدين علي "الجريمة بين الوقاية والمكافحة والعلاج"، المجلة الجنائية القومية، ١٩٦٣، ع ١، ص ٢٦ وما بعدها. وله أيضا "دور الشرطة في الوقاية من الجريمة"، الندوة الدولية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، أكاديمية الشرطة، ٢٣-٢٥ يناير ١٩٩١، والدكتور أحمد خليفة "الوقاية من الجريمة الناشئة عن التغير الاجتماعي للتنمية الاقتصادية في البلاد الأقل نموا" المجلة الجنائية القومية، ع ١٤، ١٩٦١، ص ٧ وما بعدها. والدكتور سيد عويس "البحث العلمي في مجال الوقاية من الجريمة" المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٢، ع ٣، ص ٣٤٥ وما بعدها. الدكتورة نجوى حافظ "الاتجاهات الحديثة في الوقاية من الجريمة" المجلة الجنائية القومية، مج ٢٣، ع ٣، نوفمبر، ١٩٨٠، ص ٣ وما بعدها.

١٥- راجع : الدكتور مصطفى العوجي: "دروس في العلم الجنائي"، المرجع السابق، ص ١٤٦، ١٤٧، ج ٢.

١٦- عن دور الشرطة الوقائي انظر بصفة خاصة : المركز القوى للبحوث الاجتماعية والجناية " الأدوار الجديدة للشرطة" تقرير مقدم للمؤتمر العربي السابع للدفاع الاجتماعي، نوفمبر ١٩٧٤ (القاهرة) الدكتور بدر الدين على: "دور الشرطة في الوقاية من الجريمة" سابق الإشارة إليه، وله أيضا : " دور الشرطة والقضاء في مكافحة الجريمة" مجلة الأمن العام، ع ٢١، ص ٤٥ وما بعدها. الدكتور بينو دي تولىو " البوليس بين الحاضر والمستقبل" مجلة الأمن العام، ع ١، ص ٤ وما بعدها. الأستاذ د. أدونوف " دور الشرطة في مكافحة الإجرام" مجلة الأمن العام، ع ١٠٠، ص ٢٠ وما بعدها. الدكتور محمد على الجمال: "دور الشرطة الوقائي في انحسار جرائم العنف" الأمن العام، ع ١٣٦، ص ٢٣ وما بعدها. العقيد محمد على فهمى أحمد: " دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان في القانون المصري " منشور ضمن مجموعة حقوق الإنسان" المجلد الثالث، والتي أعدها الدكتور محمود شريف بيوى، والدكتور محمد السعيد الدقاق، والدكتور عبد العظيم مرسى وزير، دار العلم للملايين، ص ٣٥٠ وما بعدها. الدكتور محمد عيسى برهوم " الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع" المجلة الجناية القومية، ع ٣، نوفمبر ١٩٧٤، ص ٤٥٥ وما بعدها. الدكتور محمد نيازي حتاتة "الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث" تقرير قدم للمؤتمر العربي السادس للدفاع الاجتماعي، بغداد، نوفمبر ١٩٧٣، الدكتور سمير رزق الله: " اختصاصات الشرطة ودورها الاجتماعي" دراسة المركز الدولي لعلم الإجرام المقارن في جامعة مونتريال - كندا للمؤتمر العربي السادس للدفاع الاجتماعي.

**August Volmer,:** "The Police and Modern Society", College park. Mc grath. 1969, p. 4 et s. **Interpol:** "The role of the police in terms of their crime prevention and social activities", report to "5" U.N. Congress on Crime Prevention, Geneva, 1975 **ONU,:** rapport du Secrétaire Général sur la Police ou "5" Congrès de N.U. sur la prévention du Crime, Genève, 1975. **J. Brown,:** "La Prévention de la Criminalité, la recherche de concepts et de stratégies" R.S.C., 1980, p. 943 et s.

فضلا عن المراجع الأخرى التي سوف نشير إليها في حينها.

١٧- نقلا عن : اللواء محمود الساعى: "إدارة الشرطة في الدولة الحديثة" ، المرجع السابق، ج١، ص١٥٨ .

١٨- راجع : مقال اللواء الدكتور محمد على الجمال: "سابق الإشارة إليه"، ص٣٠ .

١٩- راجع : الدكتور مصطفى العوجى: "المرجع السابق"، ج٢، ص٥٠٣ وما بعدها، ويحيل فيه إلى :

Skolnick, : "Justice without trial law Enforcement in Democratic Society", N. Y. Wiley, 1966.

٢٠- راجع : الدكتور عبد المنعم محمد بدر : "رجل الشرطة والمواطن والاعترا ب"، مجلة الفكر الشرطي - شرطة الشارقة - المجلد الرابع - العدد الرابع، مارس ١٩٩٦، ص١٢٠، وكما يقول اللواء حسين محمود إبراهيم إنه إذا أردنا أن نحكم على رقى دولة وتحضرها، ننظر إلى العلاقة بين الناس وبين رجال الشرطة فيها. فإن كانت علاقات ود ومحبة واحترام متبادل فهي دولة متحضرة. وهذه المحبة وهذا الود ليست شعارات ترفع، وإنما أمثلة حية وأفعالا عملية تبهج على الأرض، ويرضى عنها فى السماء، وتفرض وجودها السار على الواقع الاجتماعى. اللواء الدكتور حسين محمود إبراهيم: "ميثاق الشرف والقسم وضوابط الالتزام المهني بالقيم لرجل الأمن" فى "القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن"، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٨هـ، ص٢٣ .

٢١- راجع : الدكتور عباس أبو شامه: "المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن"، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤١٢هـ، ص٥٦ .

٢٢- راجع : الدكتور مصطفى العوجى: "المرجع السابق"، ص٥٤ .

٢٣- وإن كان البعض يشير إلى أنه ولئن كان من شأن الزيادة العددية لقوات الشرطة فى الشوارع أن يزيد من فعاليته فى الوقاية من الجريمة، إلا أن النتيجة لن تكون مؤكدة، ذلك أن المجرمين لهم أهداف متعددة يغيرون منها على الرغم من وجود قوات الشرطة، لذا فإن الوجود الشرطي ربما يغير فقط من طبيعة الجريمة المرتكبة، من جريمة عنف إلى جريمة غير عنيفة، وهو تحسين لا غرو فيه فائدة على كل حال ، راجع :

Conklin, : " op.cit. ", p. 482.

٢٤- فالرغبات الإجرامية تنتج عن نوازع كامنة في أغوار النفس البشرية ولا تملك الشرطة الوسائل الكفيلة بمناهضتها والقضاء عليها ، إذ أفأ-أي الرغبات الإجرامية- نتاج عوامل شتى أجمع عليها العلماء . ولذا تلتزم الشرطة أساسا بمنع الجريمة بواسطة تدابيرها الخاصة التي تقوم على وأد الفرصة التي تمنح للفرد المنحرف فيرتكب جريمته .

٢٥- راجع :أ.و.ويلسون : "الدورية عصب البوليس و دعامته "مجلة الأمن العام ، ٤٤، ١٩٥٩، ص١٣٣، وله أيضا : "التخطيط في مجال الشرطة "ترجمة اللواء شفيق عصمت ، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ، ص١٤١ وما بعدها . وله ايضا :

O.W .WILSON ,:"Police Administration", MC.Grawhil, N.Y, 1963, P.84 et s.

٢٦- راجع : الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق " ص٢٩٨.

٢٧- راجع تفصيلا : اللواء محمود السباعي:"المرجع السابق" ج٢، ص٨٣٠.

٢٨- راجع :اللواء سيد هاشم : " اختصاصات الضبط الإداري لجهاز الشرطة لمنع الجريمة "مجلة العربية للدراسات الامنية، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، المجلد الرابع، العدد الثامن، يونيو ١٩٨٩، ص١١٣، ١١٤ .

٢٩- راجع :اللواء عبد العظيم لاشين: "الإجهاض الأمني" مجلة الأمن والقانون، شرطة دبي، ع٢، ص٣، يوليو ١٩٩٥، ص١٥١ . وللزمزيد عن الاستيقاف ودوره في الوقاية راجع:الدكتور رؤف عبيد: "بين القبض على المتهمين واستيقافهم في التشريع المصري"مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٦٢، ص٢٢٣ وما بعدها . الدكتور محمي الدين محمد عوض: "حدود القبض والحبس الاحتياطي على ذمة التحري في القانون السوداني" مجلة القانون والاقتصاد ، مارس ١٩٦٢، ص٥٠١ وما بعدها . الدكتور محمد عوده دياب الجيور : " الاختصاص القضائي لمأمور الضبط "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢، ص١٨٢ وما بعدها . الدكتور محمد علي سالم آل عياد الحلبي : " ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحري و الاستدلال "، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠، ص١٤٩ وما بعدها . و له أيضا: " اختصاص رجال الضبط القضائي في التحري و الاستدلال و التحقيق " جامعة الكويت ، ١٩٨٢، ص٣٦٦ وما بعدها . الدكتور أسامة عبد الله قايد : "حقوق و ضمانات المشتبه فيه في مرحلة

الاستدلال " دار النهضة العربية ، ط ٣ ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧ وما بعدها . الدكتور عمر فاروق الحسيني : " الاستيقاف و القبض في القانون الكويتي مقارنا بالقانون المصري " جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٣١ وما بعدها . الأستاذ ابراهيم محمد إسماعيل : " حق رجل السلطة العامة في الاستيقاف " مجلة الأمن العام ، ع ٧٦ ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١١٩ وما بعدها . الأستاذ رفيع محمد سلام " الاستيقاف وضمانات المواطن المصري " مجلة انخاماه ، ع ٣٤ ، س ١٦ ، مارس و ابريل ١٩٨٨ . الدكتور ابراهيم حامد مرسى : " سلطات مأمور الضبط القضائي " رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ٣٥٦ ، وما بعدها . فضلا عن المؤلفات العامة في الإجراءات الجنائية .

٣٠- عن نظرية الخطورة الإجرامية بصفة عامة راجع: الدكتور أحمد فتحي سرور " نظرية الخطورة الإجرامية " مجلة القانون و الاقتصاد ، س ٣٤ ، ع ٢٤ ، ص ٤٩١ وما بعدها . الدكتور يسر أنور علي : " النظرية العامة للتدابير و الخطورة الإجرامية " ، د.ت ، ص ١١ وما بعدها .

٣١- وهو من لا تتوافر لديه وسيلة مشروعة لكسب عيشه .

٣٢- وهو من سبق الحكم عليه في جرائم معينة أو اشتهر عنه أنه من مرتكبي هذه الجرائم . راجع : المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ معدلا بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ، بشأن التشردين والمشتبه فيهم . (عدم دستورية ٥ من قانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ جلدة ١/٢/١٩٩٣) .

وراجع كذلك: الدكتور محمد نيازي حتاته : " جريمة التشرد ، دراسة مقارنة " مجلة الأمن العام ، ع ٢٠ ، يناير ١٩٦٣ ، ص ٧٣ وما بعدها و راجع أيضا الدكتور محمد علي الجمال : " التشرد والاشتباه " رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة ١٩٨٨ .

٣٣- راجع: الدكتور أحمد عوض بلال: " علم الإجرام " المرجع السابق ، ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ . والأستاذ رايح لطفى جمعه: " التدابير الوقائية ضد الخطرين على الأمن العام ، ع ٦٦٤ ، يوليو ١٩٧٤ ، ص ٣٦ وما بعدها .

٣٤ - راجع: اللواء الدكتور محمد علي الجمال " دور الشرطة الوقائي " ، ص ٣٠ .

٣٥- الدكتور بينو دي توليو: "المقال السابق"، ص ٤ وما بعدها، خاصة ص ٥. والدكتور بينو دي توليو أستاذ لعلم الإجرام بجامعة روما ورئيس الجمعية الدولية لعلم الإجرام، ومن أكثر علماء الإجرام اهتماما بشنون البوليس في العالم .

٣٦- لعل هذه الصعوبة جعلت البعض يتخوف من تعسف رجال الشرطة في محاولة الكشف عن الخطورة الإجرامية لشخص لم يرتكب جريمة بعد. فيذهب أستاذنا الدكتور رميس بنام الى أنه "أيا كانت قيمة معايير التنبؤ فانه من العسير التعويل عليها في تسير التدخل من جانب الدولة قبل أن تقع جريمة بالفعل فما دام لا تتوافر مادية حالة خطورة تنذر بوقوع الجريمة، ويسوغ معها تدخل الشرطة لا يمكن التعرض لإنسان ما على أساس مجرد احتجاج بأن خصائصه النفسية أو ظروف حياته تتيح باحتمال أن تقع منه في المستقبل جريمة، فالتسليم بذلك معناه تعريض الحريات الفردية لأجسام الأخطار، ولذا يتعين حصر العمل بتلك المعايير في نطاق الأشخاص الذين وقعت منهم بالفعل جريمة للنظر في مدى احتمال عودتهم، ويتكفل القانون ذاته بتحديد حالات الخطورة المنذرة بالجريمة من جانب الأشخاص ولو لم تقع منهم جريمة بعد " مؤلف سيادته "نظرية التجريم في القانون الجنائي"، ط ١٩٧٧، منشأة المعارف ، ص ٢٦٤، إلا أننا نعتقد أن هذه الخشية لم يعد لها محل بعد أن حدد المشرع حالات التشرد و الاشتباه .

٣٧- الدكتور بينو دي توليو "المقال السابق" ، ص ٦ .

٣٨- انظر على سبيل المثال: الدكتور فاروق عبد السلام: "بعض التفسيرات النفسية و الاجتماعية المرتبطة بالإدمان" رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، ١٩٧٦ الدكتور فادية يحيى أبو شهبة: " ظاهرة إدمان المخدرات " مجلة العلوم القانونية والاقتصادية" ، ع ١٤، س ٣٤، يناير ١٩٩٢، ص ٢١٧ وما بعدها. الأستاذة عفاف محمد عبد المنعم: "العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي إلى إدمان المخدرات وآثارها على السلوك" ، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٥٥، مجموعة من باحثي مصلحة الأمن العام "أثر الإدمان على ارتكاب الجريمة" ، ١٩٨٩ .

٣٩- انظر: تقارير الأمن العام الصادر عن وزارة الداخلية المصرية خلال العشرين سنة المنقضية .

٤٠- انظر: تقارير لجنة الخدمات-مجلس الشورى - "الإدمان" ، عام ١٩٨٩، ص ١٣، مشار إليه لدى الدكتورة فادية أبو شهبه: "البحث السابق" ، ص ٢١٨ .

٤١- انظر في هذه الاستراتيجية: الدكتور مصطفى سويف " نحو سياسة وقائية متكاملة في مواجهة مشكلات الإدمان في مصر " " المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية" ، القاهرة، ١٩٨٨ .

٤٢- انظر: الدكتور محمد أبو الملا عقيدة "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية " البحث السابق" -ص ١٠٧ وما بعدها ، خاصة ص ١٤٣ .

٤٣- ولقد أثبتت أبحاث عديدة أن الكثير من المجرمين يلجأون الى المادة المخدرة كسي يصبحوا أكثر عدوانية وأكثر جسارة . راجع:

**M. Pescor,; "Drug addiction",Encyclopedia of criminology , N.Y, The philosophical Library, 1949, p.192 .**

٤٤- هذه الآثار اقتطفناها من الدراسة القيمة للدكتورة فادية يحي أبو شهبه : "سابق الإشارة إليها، " ص ٣٩١ وما بعدها . وللمزيد من الاستفاضة عن هذه الآثار راجع- فضلا عن المؤلفات العامة في علم الإجرام-الأبحاث والمقالات الآتية : الدكتور فاروق عبد السلام: "المرجع السابق" ، ص ٣١٠ وما بعدها، الأستاذة عفاف محمد عبد النعم: "المرجع السابق" ، ص ٢٦٠ وما بعدها .

مجموعة من باحثي مصلحة الأمن العام "البحث السابق" ، ص ٦ وما بعدها .

**A.M.Khalifa,; "The problem of narcotic drugs "Annales internationales de criminologie , 1964, 1 , p.108 et s.**

ولفس المؤلف أيضا: " socio-legal considerations of drugs abuse" و لهذا العدد مخصص لأعمال المؤتمر الدولي الثاني حول A.1.C., 1972, p 363 et s.

المدمنين .وراجع كذلك Herbert Annpollinger and Richard Uiman: " Addescent Mariguana Abuse and their families" National Institute drug Abuse New York, 1987, No.40 , p17et s.

٤٥- راجع : الدكتور محمد فتحى عيد " ضحايا جرائم الاتجار غير المشروع في المخدرات و تعاطيها " من وثائق المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعى "

ضحايا الجريمة" الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٢١-٢٤/٥/١٩٧٨ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص ٢٥٧.

٤٦- راجع: Franz Exner, "Criminologia" Milano, 1953, p.217 et s. وقد عرض إكستر نتائج بعض الأبحاث التي أجريت بشأن هذه العلاقة. مشار لكل ذلك لدى الدكتورين يسر أنور على و آمال عبد الرحيم عثمان "علم الإجرام وعلم العقاب"، ١٩٩٣، ص ٢٢٣.

٤٧:٤٨- الدكتور محمد أبو العلا عقيدته "أصول علم الإجرام" ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦.

٤٩- راجع: Jacques Leauté: "criminologie et Science pénitentiaire" themis, P.U.F., 1972, P.353 et s.

٥٠- ومن أمثلة هذه الجرائم قيام عصابات قريب الكوكايين في الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة العنف ضد كل من تصورهم أعداء لها و ضد عائلاتهم ومستخدميهم وغيرهم من الأبرياء الذين تربطهم بهم صلة، وقد ارتكبت هذه العصابات مؤخرا في ميامي ولوس أنجلوس ونيويورك عددا كبيرا من جرائم القتل قطعوا فيها الرؤوس وبتروا فيها الأطراف وكان بعض القتلى من الأطفال، وقد حدثت أكثر هذه الجرائم في وضح النهار أمام المارة في المنتزهات العامة أو الطرقات الرئيسية كما حدث البعض الآخر في النوادي الليلية على مرأى وسمع من روادها. وفي مصر سقط شهداء في حرب المخدرات (١٣) ضابطا و جنديا في الفترة من عام ١٩٣٩ إلى عام ١٩٧٨. وفي إيران (٨٤) ضابطا و جنديا قتلهم عصابات التهريب في النصف الأول من عام ١٩٨٤ ومثلت بجثثهم أبشع تمثيل. راجع: الدكتور محمد فتحى عيد: "التقرير السابق" ص ٢٤١ وما بعدها.

٥١- راجع: J.Pinatel, "op.cit," p. 139 et s.

٥٢- راجع: اللواء محمود السباعي: "المرجع السابق"، ص ١٠٣٩، ج ٢

٥٣- المرجع السابق: ص ١٠٤٤، ١٠٤٥.

٥٤- راجع الأستاذ أ.و. ويلسون "منع الجريمة - المجرم الحدث.. مكافحة الرذيلة" مجلة الأمن العام، العدد الثامن، يناير ١٩٦٠، ص ١١٥ وما بعدها، خاصة ص ١٤٥

وانظر دراسة إحصائية تبين الدور المشرق لأجهزة مكافحة الجريمة في ضبط المخدرات .  
الدكتورة فادية أبو شهبة " البحث السابق "ص ٢٧٧ وما بعدها .وعن دور الدولة  
بصفة عامة في علاج المتعاطين ، راجع: اللواء الدكتور محمد فتحى عيد "مسئولية الدولة  
عن علاج متعاطي المخدرات" تقرير مقدم للندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة  
المنعقدة بأكاديمية الشرطة في الفترة ٢٢-٢٥ يناير ١٩٨٩ .

٥٥- هناك أجهزة أخرى غير شرطية مثل سلاح الحدود ، ومصالحسة الجمارك ، والإدارة  
العامة للصيديات و تفتيش وزارة الزراعة، وعلى من أراد التعرف على دورها  
الرجوع الى : اللواء محمود السباعى : " المرجع السابق " ج٢، ص ١٠٤٥ وما بعدها.  
٥٦- راجع عن هذه الأجهزة بتفصيل أوسع: اللواء محمود السباعى : " المرجع  
و الموضوع السابقان " وكذلك الدكتور زكى محمد النجار و آخريين : "دراسة حول دور  
الشرطة في معاملة ضحايا الجريمة " تقرير مقدم الى مؤتمر الجمعية المصرية للدفاع  
الاجتماعى الثامن " ضحايا الجريمة " سابق التنويه عنه ، وثائق المؤتمر ص١٢٨ وما  
بعدها .

٥٧- قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ .

٥٨- نصت المادة الأولى -من القرار المذكور بعالية -على أن " يشكل المجلس القومي  
لمكافحة و علاج الإدمان برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من : وزير التأمينات  
الاجتماعية و الشئون الاجتماعية -وزير القوى العاملة والتدريب -وزير العدل-وزير  
الإعلام -وزير الحكم المحلى- وزير الأوقاف-وزير الثقافة -وزير التعليم العالى-وزير  
الصحة-وزير الداخلية-رئيس المجلس الأعلى للشباب و الرياضة-مدير المركز القومي  
للبحوث الاجتماعية والجناية-ويكون للمجلس مقر يتولى المجلس اختياره من بين  
أعضائه . وللمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم في أعماله من الخبراء و المختصين  
في مجال مكافحة المخدرات و علاج الإدمان من بين ذوى الخبرة و أساتذة الجامعات  
ومراكز البحوث وغيرهم دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرار .

٥٩- انظر : الدكتور مصطفى سويف : " البحث السابق "ص ١٦ ، ولقد أورد نص قرار  
رئيس الجمهورية كاملا ص ٢٨-٣٠ .

٦٠- انظر: الدكتور شريف بسيوني: "إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استخدام السلطة" تقرير مقدم للندوة الدولية لحماية حقوق ضحايا الجريمة المتعددة باكاديمية الشرطة المصرية في الفترة ٢٢-٢٥ يناير ١٩٨٥. ص ٢... كما يراجع كتاب سيادته التالي الذي حوى جميع الوثائق الدولية الخاصة بحقوق ضحايا الجريمة:

"Cherif Basiouni : International protection of victims",  
ed . Eres France , 1988

مذكور لدى الدكتور مصطفى العوجي " حقوق الانسان في الدعوى الجزائية " مؤسسة نوفل بلبنان ، ١٩٨٩، ص٢٢٣.

٦١-وحسبنا هنا أن نوضح مبدئياً أن الشكوى هي الإجراء الذي يصدر من المجني عليه -فحسب- معلنا به السلطات أن ثمة جريمة حاقت به ، وذلك في إطار الجرائم المعلق حق الدولة في العقاب عليها على شكوى المجني عليه . و البلاغ هو الإجراء الصادر من المجني عليه أو غيره في غير الجرائم سألقة الذكر ويكون مقصودة إعلام السلطات بأمر الجريمة .

٦٢-هذه الأسباب مستلة من عديد من الدراسات التي بينت أسباب عدم تليغ المجني عليه عن الجرائم التي راح ضحية لها ، نذكر منها :أستاذنا الدكتور أحمد فحسي سرور: "علم الإجرام " دروس ألفت على طلبة دبلوم القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة، ١٩٦٣-١٩٦٤ ص٤٥، الدكتور مصطفى العوجي " دروس في العلم الجنائي " مؤسسة نوفل بلبنان ، ١٩٨٧، ج١، ص١٥٧ وما بعدها . الدكتور أحمد عوض بلال "الإجراءات الجنائية المقارنة و النظام الإجرائي في المملكة العربية السعودية" دار النهضة العربية ، ١٩٩٠، ص١٣ وما بعدها . الدكتور عباس أبو شامه " الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة" المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، ١٩٨٧، ص ١١٠. المستشار سمير ناجي: " ضحايا الجريمة المظومة الإحصاء " الندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة ، أكاديمية الشرطة ، ص ٤ وما بعدها . والدكتور صلاح عبد المتعال: "حجم الجريمة بين الإحصاءات الرسمية و غير الرسمية"مجلة الجنائية القومية ، مجلد ٢١، ع٢، ٣، يوليو ونوفمبر ، ١٩٧٨، ص١٣٣ وما بعدها. والدكتور جميل عبد الباقي

الصغير: "القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة - الكتاب الأول - الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي" دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. والتقارير المنشورة في العدد السادس من مجلة العربية للدفاع الاجتماعي، ١٩٧٧، ص ٧٩ وما بعدها. ومن الفقه العربي راجع:

**E.A. Zieagenhagen** : "Victims, crime and Social control", Praeger Special studies , Praeger publishers ,U.S.A., 1977,p.74 ets. **M.J. Hindelang and M. Gattfredson** ,: " The Victim's decision not to invoke The criminal justice process " in W.F. MC. Donald Editor: Criminal justice and The Victim Sage Publications, Inc., Beverly Hills, California, 1976,p.57 ets s. **A. Emerson Smith and Dal . Maness**,: "The decisions to call the police : reactions to burglary " 1 bid, p. 79 et s.

٦٣- راجع: الدكتور محمود مصطفى: " شرح قانون الإجراءات الجنائية " ط ١٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٢١٢، الدكتور قدرى عبد الفتاح الشهاوي: "أعمال الشرطة ومسئوليتها إداريا وجنائيا " منشأة المعارف، ١٩٦٩، ص ١٣٤. إلا أن ذلك قد يعرض المبلغ أو الشاكي للمساءلة الجنائية عن قمة البلاغ الكاذب أو إزعاج السلطات - ٣٠٥م، ١٣٥م. ع. م - وفقا لتوالف أركان أي منهما .

٦٤- نقض ١٩٦٦/١/٣٠ مجموعة أحكام النقض، ص ١٧، رقم ٢، ص ٥ .

٦٥- وقد جرى العمل على ألا يبلغ مأمور الضبط تلك الشكاوى و البلاغات مباشرة، إلا في الجنايات و الجرح الهامة ، أما باقي الجرائم فيرسل المحضر بعد تمامه إلى النيابة العامة في مدة معقولة . راجع: الدكتور رمسيس بتمام "الإجراءات الجنائية " ص ٢٧، هامش ٤، الدكتور حن صادق المرصفاوي: "المرصفاوي في أصول الإجراءات الجنائية" منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٦٩ ، رقم ١١٦، ص ٢٦٢، الدكتور محمد محي الدين عوض: "القانون الجنائي إجراءاته" دار النهضة العربية ١٩٨١، رقم ٢٦٣ ص ٢٥٨ ٦٦- راجع: الدكتور قدرى الشهاوي " المرجع السابق " ص ١٣٥، ونقض ١٩٦٧/٢/٢٨ ، مجموعة أحكام النقض، ص ١٨، رقم ٣٥٢، ص ١١٩٦، وقد أورد مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦٧ عقوبة لمن يخالف هذا الواجب، (م ٢٩٣).

٦٧- راجع في ذلك: ماتي جوتسن: "السياسة المتغيرة لمعاملة ضحايا الجريمة والتطورات الأخرى في أوروبا" تقرير مقدم إلى ندوة ضحايا الجريمة بأكاديمية الشرطة ص ١٣. وراجع كذلك: اللواء الدكتور سعود محمد موسى "الشرطة والانجني عليه والحدث الإجرامي - حقوق ضحايا الجريمة" مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، مجلد ٣ مع مارس ١٩٩٥، ص ٢٤٦.

٦٨- راجع: الدكتور مصطفى العوجي "حقوق الإنسان في الدعوى الجزائية"، المرجع السابق، ص ٢٢٩

٦٩- راجع: اللواء الدكتور سعود محمد موسى "المقال السابق"، ص ٢٤٦

٧٠- راجع في أهمية هذا التدريب: توصية رقم ١٦ من إعلان الأمم المتحدة بشأن توفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، وتوصية رقم ٧ من إعلان القاهرة بشأن ضحايا الجريمة، وتوصية أولاً (٢) من توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي والخاص بحقوق المجني عليه، والتوصيتين رقمي ٢٦، ٢٧ المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي، ١٩٨٧، الخاص بضحايا الجريمة.

٧١- راجع: الدكتور العوجي "دروس في العلم الجنائي" ج ٢، ص ١٥١.

٧٢- فإذا كان الظاهر بشكل لا لبس فيه أن الأمر لا علاقة له بالجريمة، كمن يطالب آخر بدين ويدعى مدنيا في الشكوى التي يقدمها لعضو الضبط القضائي ضد المدين، فانه لا معنى لقبول البلاغ وبعنا لذلك تعطيل وقت عضو الضبط القضائي في فحص وقبول الادعاء المدني، لا سيما وأن الشكوى سوف تنتهي على أي حال بإصدار أمر بحفظ الأوراق، لأن المطالبة بالدين لا توصف من قريب أو من بعد بأنها جريمة. راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "المرصفاوي في الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية"، رقمي ١٣٠، ١٣١، ص ٢٦٩، ٢٧٠.

٧٣- راجع: نقض ١٩٨١/٦/١٢ مجموعة أحكام النقض، س ٣١، رقم ١٤٧، ص ٧٦٣.

٧٤- جاء بتقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعليقا على المادة ٢٧. ج في ١٩٤٩/١/٢٧ " وقد استبدلت عبارة الشكوى بعبارة البلاغ لأن البلاغ في الاصطلاح

- الفقهي يكون قاصرا على وقوع الجريمة ، أما الشكوى فتتضمن الادعاء بحق مدني "مذكور لدى الدكتور المرصاوي " ، المرجع السابق، ص ٢٦٩، حاشية رقم ٢ .
- ٧٥- راجع: الدكتور حسن المرصاوي: " المرجع السابق " ص ٢٧١ .
- ٧٦- راجع: الأستاذ أحمد عثمان حمزاوي : " موسوعة التعليقات على قانون الإجراءات الجنائية " دار النشر للجماعات المصرية، ١٩٥٣، ص ٢١٥ .
- ٧٧- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: "دروس في العلم الجنائي " ، ج ٢ ، ص ٤٩٨ وما بعدها .
- ٧٨- راجع: اللواء الدكتور سعود محمد موسى " حقوق ضحايا الجريمة " "المقال السابق" ص ٢٩٢ .
- ٧٩- راجع: الرائد هشام مصطفى شعيب: " دور الشرطة والقانون في حماية المجني عليه " بحث مقدم لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة، دبلوم العلوم الجنائية، أبريل ١٩٩٤، ص ٧٥ . وراجع كذلك: البند رقم ٦/د من إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، والذي تمخض عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ميلانو في ٨/٢٦ إلى ٦/٩/١٩٨٥، والذي صودق عليه في الأمم المتحدة في ١١/١٢/١٩٨٥ .
- ٨٠- راجع: "Genevieve Cassan", *La victime et les Infractions Contre Moeurs* These, Nice, 1984, p.321.
- ٨١- راجع: الدكتور محمد إبراهيم زيد : " العدالة الجنائية في مجتمع متغير "، دراسة ميدانية استطلاعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مع ٢، ج ٣، ١٩٨٦، ص ١٧ .
- ٨٢- راجع : "P. Coupet", *L'image de la Victime dans La Police* :. *Annales de la Faculte` de Droit de Toulous e*, 1974, p.212.:
- ٨٣- راجع: Prter B.Ains Warth and Ken Peas "Police Work" London 1983, p.167.
- وراجع بصفة عامة في جريمة زنا المحارم و زيادتها الرهبة في المجتمعات العربية . حيث يؤكد أحد الأبحاث أن واحدة من أربع بنات سوف تقع ضحية لزنا المحارم قبل بلوغها سن الثامنة عشر ، راجع :

Inagene L. Mayer : ,Differential power and The Family dynamics of Father - daughter incest " ,5. Inter. Symposium on Victimology, Zagreb, August 1985, p.1., p. 15 et s.

وفي دراسة عن ضحايا الاغتصاب في مصر اشتملت على عينة مكونة من ٧٠٤ حالة اغتصاب وهتك عرض وقعت في الفترة من بداية ١٩٧٩ إلى نهاية ١٩٨١ تبين أن ٤٩ حالة منها قد ارتكبت على محارم ، وأن ١٩ حالة من بينها كان الجاني فيها أبا للضحية ، أي بنسبة ٣٨,٧٨% . راجع:

Mohammed Shaalan, Ahmed Shawki EL- Akabaoui and Sayed EL-Kott : " Rape victimology in Egypt " Victimology Vol . 8-1983-No 1,2,p.282 ets .

٨٤- عميد دكتور نبيل عبد المنعم جاد " أسس التحقيق و البحث الجنائي العملي " أكاديمية الشرطة، ١٩٩٥، ص ١٦٥ .

٨٥- لواء دكتور سعود محمد موسى " البحث السابق " ، ص ٢٤٧ .

F. Carrington ,: "Richmond Law Review", vol. 11, -٨٦

No. 3, 1979,p. 447 et s

٨٧- راجع: Genevieve Cassan., op. 326 و الدكتور سعود محمد موسى، " البحث السابق " ، ص ٢٥٤ ، هامش ١٧ .

٨٨- راجع: الدكتور سعود محمد موسى، " البحث السابق " ، ص ٢٤٧ وما بعدها .

٨٩- بحثها السابق الإشارة إليه ، ص ١٠ .

٩٠- نقض ١٥/٤/ ١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض، س١٥ رقم ٩٨، ص ٤٩٣،

١٩٧٦/١/٢٥، س٢٧، رقم ٢٠، ص ٩٤، ١٩٧٨/٢/٦، س٢٩، رقم ٢٥، ص ١٣٦، ٤/٤/

١٩٧٩، س ٣٠، رقم ٩٠، ص ٤٢٦، ويلاحظ أن النظام الانجلوأمريكي لا يعتمد بالشهادة

النقلية عن الغير كقاعدة عامة، لكنه أدخل عليها العديد من الاستثناءات. والذي يفهم

من تعدد وتنوع الاستثناءات أن القاعدة غدت هي الاستثناء . راجع في ذلك:

Iller and Goodwin : "criminalLitigation" Butterworths, London,,: 1985., p.135 et s. H.J. Vetter and C.E. Simonsen,,: " Criminal Justice in America", W.B. Saunders Company Philadelphia,U.S.A, 1976,P.208-209.

٩١-راجع في أهمية الشهادة: R.Merle et A. Vitu "Traité de droit criminel" T.2,procédure pénale 4éd . cujas, Paris 1989, No.137,p.175 RL Jack -son, "Research Methods in Criminology and Criminal Justice ", Prentice Hall,Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, U.S.A, 1981,p. 33 et s. Dom-nald O. Schuitz, : "Criminal Investigation Techniques", Houston,1978,p.20.

وراجع في ذلك:الدكتور أحمد فتحي سرور: "الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية" ط٧ ، نقابة المحامين ، ١٩٩٦ ص ٤٩٨ وما بعدها . الدكتور محمود نجيب حسني: "شرح قانون الإجراءات الجنائية" دار النهضة العربية ، ص ٤٨٢ ، الدكتور محمود مصطفى، المرجع السابق، رقم ٤٤٤ ، الدكتور حسن المرصفاوي: "المرصفاوي في المحقق الجنائي" ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص ١٥١ وما بعدها. الدكتورة فوزية عبد الستار"المرجع السابق" ص ٣٤٧ ، الدكتور إبراهيم إبراهيم الغماز: "الشهادة كدليل إثبات في المواد الجنائية" علم الكتب، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٩ وما بعدها .

الدكتور شهاد هابيل البرشاوي: " لشهادة الزور من الناحيتين القانونية و العملية " ، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ٧ وما بعدها . والدكتور جميل عبد الباقي الصغير: " أدلة الإلثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة (أجهزة الرادار - الحاسبات الآلية - البصمة الوراثية) دراسة مقارنة " دار النهضة العربية، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ وما بعدها .

٩٢- للمزيد عن أسباب الإحجام عن الشهادة راجع: الدكتور حسن صادق المرصفاوي : " المرصفاوي في المحقق الجنائي " ، ص ١٢٦ وما بعدها. الدكتور أحمد عوض بلال "المرجع السابق" ، ص ٣٧٢. الدكتور إبراهيم الغماز " المرجع السابق " ، ص ١٨ وما بعدها . الدكتور شهاد البرشاوي " المرجع السابق " ، ص ١٢٣ وما بعدها. الأستاذ كمال سراج الدين "القواعد العامة للتحقيق الجنائي وتطبيقها في المملكة العربية السعودية " الرياض، ١٣٩٨هـجرية، ص ٩١ وما بعدها.الدكتور نيل عبد النعم جاد: "المرجع السابق" ، ص ١٤٤ . العقيد صلاح مجاهد: "البحث السابق" ، ص ٣٧٩ وما بعدها.الأستاذ إبراهيم غازي: " سؤال الشهود " مجلة الأمن العام، ع ٢ يوليو ١٩٥٨ ، ص ٦٧ وما بعدها. وراجع كذلك:

**Merle et Vitu, "op.cit.,141 Pradel":,la Phase décisive du Procès Pénal en droit comparé, "Rapport general, Revue international de droit Pénal, 1986" p.14 et s. Domnald O.Schuitz,,: op.Cit, p. 29.**

٩٣- نلمس هذا الإهمال من قبل الشرطة بالنسبة لحماية الشهود فيما حدث للشاهد الوحيد في محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقي - عندما كان رئيسا لمجلس الوزراء - و الذي كان المفروض أن يحاط بسياج من الحماية ، إلا انه لم يحدث وقتل الشاهد ، راجع الرائد هشام مصطفى شعيب: "البحث السابق" ، ص٧٦ .

٩٤ - الدكتور شهاد هابيل البرشاوي: "المرجع السابق" ، ص ٥٣١ .

٩٥- راجع: العقيد صلاح مجاهد: "الدور القضائي للشرطة في منع الجريمة" من أعمال الحلقة العربية الأولى لمكافحة الجريمة، القاهرة ، ٢-١/٥/١٩٦١ ، ص٣٨٠، منشورات مركز البحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة .

٩٦ - مؤلف سيادته " المرصفاوي في المحقق الجنائي " المرجع السابق ، ص١٨٩ .

٩٧- الأستاذ محمد شوكت التوي: " الخامة فن رفيع " مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩ ، ص٢٩٠ وما بعدها .

٩٨- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "المرجع السابق" ص١٩١ ، الدكتور شهاد البرشاوي: "المرجع السابق" ص٥٢٤،الأستاذ محمد شوكت التوي: "المرجع السابق" ص٢٩٠ .

٩٩- الدكتور نبيل عبد المنعم جاد: "المرجع السابق" ، ص١٥٦ وما بعدها .

١٠٠ - راجع: **F.Gorphe** : ,L' appréciation des preuves

en Justice " ,Essai d'une méthode technique, Paris, D. 1947,p.408 ets. R.A.Paillard,,: " Le Te-moignage en Justice , étude psychologique et judiciaire", Thèse Genève, imprimerie du teatre, 1962,p.128. F. Inbou and J. Reid,,: "Criminal Iterrogation and Confessions", Baltimore , U.S.A., 1962,p.13.

والدكتور حسن المرصفاوي: " المحقق الجنائي " ص٢٠٢ ، والدكتور إبراهيم الغماز:

"الرسالة السابقة" ص١٩٨ ، والدكتور شهاد البرشاوي: "الرسالة السابقة"

ص ٢٨٠، الأستاذ محمود صالح العادلي : " استجواب الشهود في المسائل الجنائية بين  
الاعتبارات الإنسانية ومقتضيات العدالة " المحاماة ع ٩، ١٠، ١٩٨٦، ص ٥٣ .

١٠١- بل إن شخصين متماثلين في كل الأحوال و الظروف قد يشاهدان حادثة واحدة،  
و في نفس اللحظة، و مع ذلك تأتي شهادة كل منهما مختلفة عن الآخر، وذلك أن كل  
منهما قد ركز على ناحية دون الأخرى. ولقد أجرى أحد الأساتذة باسكتلنديارد تطبيقا  
عمليا على طلبه أسفر عن نتائج مذهلة - أزعجت الأوساط القانونية والقضائية هناك -  
فقد عرض الأستاذ على طلبه ليلما يصور حادثا جنائيا ، وطلب من كل طالب أن  
يتقدم بشهادته عن الحادث - مع الوضع في الاعتبار أن الطلبة كانوا على استعداد  
للامتحان والشهادة ، وأن العرض قد تم بطريقة التصوير البطيء - فان شهادة كل  
منهم جاءت مختلفة عن الآخر في كثير من التفاصيل والأساسيات ، حيث ركز كل  
واحد منهم على ناحية دون الأخرى . وبعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة ، طلب  
الأستاذ من تلاميذه إعادة الشهادة ، فجاءت النتائج أكثر إزعاجا ، إذ اختلفت شهادة  
الطالب نفسه عن الشهادة التي أدلى بها البارحة. راجع: الدكتور نبيل عبد النعم جاد  
:"المرجع السابق " ص ١٥٠ وما بعدها. وانظر أمثلة أخرى: لدى الدكتور أحمد  
السيد الشريف: "تكنولوجيا الشهود " مجلة الأمن العام ، ع ١٩٦٢، ص ٢١  
وما بعدها . و الأستاذ إبراهيم غازي: "سؤال الشهود "المقال السابق، ص ٦٧  
وما بعدها . والحقيقة أن هذا الأمر يدعونا لتكرار الدعوة بسرعة سماع الشهادة  
لان " الشهادة الفورية تختلف عن الشهادة المتأنية، كما أن ذاكرة الإنسان تحدث بعض  
التغيرات فيما شاهدة الإنسان بعد مرور فترة من الوقت " . انظر: الدكتور عبد  
الوهاب العنماوي "شهادة الشهود دليل محفوف بالمخاطر " . مجلة الأمن العام  
ع ١١٠، ١٩٨٥، ص ٥ .

١٠٢- عن أسباب الخطأ في الشهادة راجع : الدكتور حسن المرصفاوي : "المحقق  
الجنائي "، ص ١٥٢ وما بعدها . والدكتور سعد المغربي "علم النفس الجنائي " ، دار الجيل  
للطباعة، ص ١٩٠ وما بعدها .

١٠٣- لمزيد من التفاصيل عن مسرح الجريمة وأهميته وواجبات رجل الشرطة فيه راجع بصفة عامة المراجع الآتية، والتي أخذنا دراستنا منها بتصريف : الدكتور محمد محمد عب "معاينة مسرح الجريمة" رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة، ١٩٨٨ . الدكتور قدري عبد الفتاح الشهاوي: "أدلة مسرح الجريمة" منشأة المعارف بالإسكندرية. العميد فادي عبد الرحيم الحبشي " المعاينة الفنية لمسرح الجريمة و التفتيش " المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ٥١٤١٠، ١٩٩٠ م . العميد السيد المهدي : "مسرح الجريمة و دلالاته في تحديد شخصية الجاني " المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ٥١٤١٤، ١٩٩٣ م . اللواء محمود وجدي سـليه: "مسرح الجريمة " كلية الشرطة، ١٩٩٧. العقيد حسن فتح الباب : "أساليب البحث الجنائي في مكان الجريمة" مقال عرض فيه لكتاب بذات العنوان تأليف آرن سفنسون وأوتو ويندل ، ترجمة العميد كمال الحديدي و مراجعة اللواء شفيق عصمت ، مجلة الأمن العام، ع ٥٥، ١٩٧١، ص ١٤٧ وما بعدها . العقيد علي وهبه: "مسرح الجريمة " مجلة الأمن العام ع ٥٧، ١٩٧٢، ص ١٤٦ وما بعدها . الرائد نيه عبد السلام : "مسرح الجريمة مرآة تظهر وجه الجاني" مجلة الأمن العام، ع ٧٠، ١٩٧٥، ص ٤١ وما بعدها .

١٠٤- لم نشأ أن نتوسع في دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة ، لأنه من الأمور الفنية البحتة الخاصة برجال الشرطة، كما أنه من الأمور المطروقة في الأسفار الشرطية بتفصيل واف ، ولن أراد الاستزادة عن الأمور المتعلقة بمسرح الجريمة الرجوع إلى المؤلفات الشرطية والتي أشرنا إلى جانب منها فيما سبق ، والتي أخذنا منها ما كتبناه بالمتن بتصريف .

١٠٥- وانظر أيضا: م ٤٤ أردني ، المواد ١١-١٥ تونسي، ٤٤ سوري ، ٤٩، ٤٨، ٣٣، لبناني، ١٢، ١٧، ١٨ جزائري، ١٤-١٦ ليبي ، ٢١-٢٣ مغربي، ١٤، ١٧ فرنسي .

١٠٦- راجع تفصيلا في شرح جمع الاستدلالات- فضلا عن المؤلفات العامة في فقه الإجراءات الجنائية: الدكتور محمد عوده دياب الجبور: "الرسالة السابقة " ص ١٠٤ وما بعدها . الدكتور محمد علي السالم آل عياد الحلبي: "ضمانات الحرية الشخصية "الرسالة السابقة " ص ٢٢ وما بعدها ، وله أيضا "اختصاص رجال الضبط القضائي "

ص ١٣٥ وما بعدها . الدكتور إبراهيم حامد مرسي طنطاوي: "الرسالة السابقة " ص ١٨٧ وما بعدها . والأستاذ عبد الله علي سعيد بن ساحو: " سلطات مأموري الضبط القضائي في التشريع المصري والإماراتي " رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٦ وما بعدها .

١٠٧- راجع: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "المبادئ التوجيهية لحماية ضحايا الجريمة في التشريعات العربية " البحث السابق ، ص ١٤٣ .

١٠٨- راجع : العقيد صلاح مجاهد "التقرير السابق" ، ص ٣٧٣ وما بعدها .

١٠٩- راجع تفصيلا: الدكتور إبراهيم حامد مرسي: "المرجع السابق " ، ص ١٨٧ وما بعدها ، العقيد صلاح مجاهد "البحث السابق " .

١١٠ راجع: F.Helie :,"Traité de instruction criminelle", Paris, 2ème ed., 1866, t. No.1120,p.7.

١١١- راجع: ماتي جوتسن: " البحث السابق " ، ص ١١ .

١١٢- راجع تفصيلا: الدكتور عباس أبو شامة : "الأصول العلمية لإدارة عمليات الشرطة "المرجع السابق " ، ص ٥٣ .

١١٣- رغم أنها قد ترجع إلى أجهزة العدالة الجنائية الأخرى ، ويشكو من ذلك رجال الشرطة أنفسهم بقولهم " نقبض على الجناة و يطلق سراهم الآخرون " انظر :

United Nations Justice processes and perspectives in a changing world ,U.N. congress on prevention of crime, The treatment of offenders, Milano, 1985, A/conf/121/5, p.9.

مذكور لدى الدكتور محمد إبراهيم زيد : "البحث السابق " ، ص ٢١ .

١١٤- راجع عيوب نظام الإفراج المؤقت:لواء محمود السباعي : "أداة الشرطة في الدولة الحديثة " ١٩٦٣ ، ص ٨٧١ .

١١٥- راجع: العقيد صلاح مجاهد: " البحث السابق " ، ص ٣٨٣ .

١١٦- راجع: الدكتور أحمد محمد خليفة: " مقدمة في دراسة السلوك الإجرامي " ، ص ١٩٠ .

١١٧- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: " دروس في العلم الجنائي " الجزء الثاني، ص ٣٠٠ وما بعدها .

١١٨- راجع: العميد محمود السباعي: "الدور الاجتماعي للشرطة في منع الجريمة " من أعمال الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة، سابق الإشارة إليها ، ص ٣٥٩ . وراجع كذلك المقدم كمال المشنب: "إرشاد الهيئات والأفراد لوسائل حماية ممتلكاتهم " مجلة الأمن العام، ع ٢٢، يوليو ١٩٦٣، ص ١٤٥ وما بعدها .

١١٩- راجع: الدكتور مصطفى العوجي: "المرجع السابق " ، ص ٣٠٠ وما بعدها .

١٢٠- راجع في إعلان الأمم المتحدة المشار إليه: الدكتور شريف بيوني: "التقرير المشار إليه سابقا " . الدكتور علوي محمد علي "التقرير السابق " . الأستاذ محمد عبد العزيز: "حقوق الإنسان ومعايير وقواعد الأمم المتحدة في العدالة الجنائية" مجموعة حقوق الإنسان، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

١٢١- راجع في إعلان القاهرة المشار إليه ، وثائق الندوة الدولية المشار إليها في الهامش السابق ، وراجع كذلك اللواء الدكتور أحمد جلال عز الدين: "دور الشرطة في حماية حقوق المجني عليه" الندوة الأولى للجمعية المصرية لرعاية ضحايا الجريمة ، ص ٥٨ وما بعدها .

١٢٢- راجع أكثر تفصيلا: ماتي جوتسن: " البحث السابق " ص ٥ وما بعدها . وكذلك: الدكتور محمد أبو العلا عقيدة : " البحث السابق " ، ص ١٤٤ .

١٢٣- راجع في ذلك الدراسات المنشورة في:

Rechmond law review , vol. 11, No.3, 1977, p.447 ets.

J. Shapland, J.Wilmore and P. Duff:"Victims in the criminal Justice system " Gower , 1985. مذكور لدى ماتي جوتسن

J. Shapland and D. Cohen : "Facilities for victims : the role of the po-lice and courts" criminal law review, 1987, p. 28 et s.

١٢٤- راجع: الدكتور قدرى عبد الفتاح الشهاوي: "جرائم السلطة الشرطة " مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧، ص ٧٧ وما بعدها . وراجع كذلك: الدكتور محمد زكي النجار: "دور أجهزة الدولة في حماية المجني عليه" تقرير مقدم للندوة الدولية لضحايا

الجريمة بأكاديمية الشرطة، ص ١٢ ويلاحظ أن كليهما يدخل الشرط المفترض في الركن المادي للجريمة. وهو أمر محل نظر لدينا بحسبان أن ركن الشيء غير المشروع يكون كذلك غير المشروع وليس هذا حال الشرط المفترض، كما أن الشرط المفترض سابق على قيام الجريمة ذاتها، فكيف يقدو بعد ذلك ركنها فيها؟

١٢٥- من هذا الاتجاه نذكر:

R. Badinter, "le droit ou respect de la vie privée" ,: J.C.P., 1968 , No. 213 , p.12 D. Madgwiko and T. smythe, "The invasion of privoeoy" Oxford, 1974, p.2 L. Martin, "Le Secret de la vie privee" R.Trimestrielle de droit civil, 1959, p. 230 .

والدكتور رمسيس بنام: "نطاق الحق في الحياة الخاصة" بحث مقدم لمؤتمر الحق في الحياة الخاصة المنعقد بحقوق الإسكندرية، ٤-٦/٦/١٩٧٧، ص ٧٩ .

١٢٦- من هذا الاتجاه : M. Winfield "Trots" 7 d. ed., 1963 :  
p.720 W. Prasser "Law of trots" 2 d. ed., 1965, p.637.

وكذلك: الدكتور حسام الدين الأهواني "الحق في الحياة الخاصة" ، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٤٩، وله أيضا "حماية الحرية الشخصية في روابط القانون الخالص" "مجلة العلوم القانونية والاقتصادية" ، ع ١، ص ٣٣، يناير ١٩٩١، ص ٧٠ وما بعدها .

١٢٧- راجع في ذلك: أستاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور: "الحق في الحياة الخاصة" ، مجلة القانون والاقتصاد، ص ٥٤، ١٩٨٤، ص ٤٢ ويقول سيادته في ص ٥١ أن الحق في الحياة الخاصة إن هو إلا : الحق في انتهاج سلوك ذاتي وشخصي، أمنا من تدخل السلطة أو الغير لمعرفة أسرار هذا السلوك ."

وكذلك: الدكتور مجدي عز الدين يوسف: "حرمة الحياة الخاصة بين الحماية الدولية والشريعة الإسلامية" "مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب" ، مج ١٠، ع ١٩٤، محرم ١٤٠٦، ص ٤٣ وما بعدها .

١٢٨- راجع في أهمية الحق في الحياة الخاصة: الدكتور نعيم عطية: "البحث السابق" ، ص ٨٤، ٨٥، والدكتور ممدوح خليل بحر: " حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي - دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه ، دار النهضة العربية ١٩٨٣ ص ٩ وما بعدها .

١٢٩- راجع: الدكتور أسامة عبد الله قايد: "الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات" دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٩، ص٢١، الدكتور مجدي عز الدين يوسف: "البحث السابق" ، ص٤٤، ٤٥ .

١٣٠- فهناك بعض الحالات التي تبدو فيها الحرمة التي أضفاها القانون على الحياة الخاصة منحرة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، عندما يتعلق الأمر بحق التاريخ وقما يصبح الإنسان في ذمته. فبالنسبة لهؤلاء يتخفف الحق في الصورة -وهو يدخل في نطاق حرمة الحياة الخاصة- وان كان لا يصل إلى درجة الإباحة المطلقة ، إلا أنه مثل بقية الحقوق لا يمكن إضفاء صفة الإطلاق عليه، ومن ثم فإن الحماية القانونية لا تمتد إلى الحق في الصورة برمتها، بل تمتد فحسب إلى بعض النواحي التي يبدو الاعتداء فيها على الحق في الصورة على قدر من الجسامة، قدر المشرع أن ثمة مصلحة اجتماعية تستوجب التدخل بفرض عقوبة على المعتدي لتجاوزه النطاق المسموح به ، والذي يتعارض مع ما يجب أن تكون عليه الكرامة الإنسانية. راجع: الدكتور مجدي عز الدين يوسف : " البحث السابق " ص٤٦، ٤٧ .

١٣١- راجع: أستاذنا الدكتور حسام الدين الأهواي: " حماية الحرية الشخصية " البحث السابق، ص٧١ .

١٣٢- فبعض القوانين لا تحمي الحياة الخاصة إلا ضد الاعتداء عليها بهدف الدعاية التجارية، انظر المواد(٥١،٥٠) من قانون الحقوق المدنية بولاية نيويورك . وتعتبر الآن أغلب الولايات المتحدة الأمريكية بالحق في الخصوصية باعتباره حقاً مستقلاً وليس مجرد اعتداء على حق الملكية. راجع: الدكتور حسام الأهواي: "حماية الحرية الشخصية.. " ص٧٢ ، هامش ٨٧ .

١٣٣- عن واجب الشرطة في كتمان الأسرار الخاصة بالأفراد راجع بالتفصيل: الدكتور غنام محمد غنام: " الحماية الجنائية لأسرار الأفراد لدى الموظف العام " دار النهضة العربية، ١٩٨٨ .

١٣٤- عن أهمية سرية التحقيق الابتدائي راجع: الدكتور محمود مصطفى " سرية التحقيقات الجنائية وحقوق الدفاع " مجلة القانون والاقتصاد، ع١، ص١٧، مارس

١٩٤٧ - الدكتور محمد حسن الجازوي " دراسات في العلوم الجنائية " خاصة التزام  
الحامي بسرية التحقيق الابتدائي في القانون الليبي والقانون الفرنسي، جامعة قنار بونس،  
١٩٩٢، ص ٦١ وما بعدها- الدكتور شريف كامل "سرية التحقيق الابتدائي" دار  
النهضة العربية، ١٩٩٦ . والدكتور عويس جمعة أحمد دياب : "الحماية الجنائية لسرية  
التحقيق الابتدائي" رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٩ .

**MOHAMED-Hassan EL Gazwi ,:"Le secret de l'instruction  
en droit français et en droit Libyen" Thèse, F. dr. Sc. Ec.pol.,  
Universite de Benançon, 1977 p.43 et s.**

**A.Danisman' :le secret des procedures repressives et la Liberte  
de la presse"Thèse , Paris , 1966 S. Rominicanu':le secret de  
l'instruction 'Thèse, paris, 1973.**

١٣٥- أستاذنا الدكتور محمد أبو العلا عقيدة: "البحث السابق" ص ١٤٤، ١٤٥ .  
وقريب من ذلك ما يراه المستشار سمير ناجي من عدم ذكر اسم المجني عليه خلال  
الإجراءات الجنائية . "ضحايا الجرائم المطموسة الإحصاء" التقرير السابق، ١٩٨٩ .  
وراجع توصيات المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائي، ١٩٨٩، منشورات  
الجمعية .

١٣٦- الدكتور سعود محمد موسى : "البحث السابق" ، ص ٢٤٥ .

١٣٧- بل إن بعض الناس كما يقول الدكتور الاهواني يجدون في ذلك وسيلة فعالة  
للدعاية وخاصة إذا ما كان عملهم يحتاج للدعاية مثل رجال المسرح والسينما، فهم  
يبحثون عن الدعاية أكثر مما تبحث عنهم الصحافة. بحث سيادته " حماية الحرية  
الشخصية " ... سابق الإشارة إليه ، ص ٧٣ .

١٣٨- وهذا ما حرصت على تكريسه جميع المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان .

١٣٩- وهم أشخاص ذوي مراكز اجتماعية متميزة و يساعدهم مركزهم الوظيفي على  
إخفاء جرائمهم التي تعتمد على الدهاء و التحايل لا على القوة العضلية .

١٤٠- راجع في ذلك: الدكتور عبد النعم محمد بدر: "رجل الشرطة والمواطن  
والاغتراب " مجلة الفكر الشرطي مج ٤، ع ٤ مارس ١٩٩٦، ص ١١٦ وما بعدها .

وكذلك: اللواء محمد علي العطار "الرأي العام وأثره في علاقة الشرطة بالمجتمع" نفس العدد، ص ١٤٧ وما بعدها .

١٤١- راجع في عدم شرعية هذه الممارسات: الدكتور عمر الفاروق الحسيني: "تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف" دار النهضة العربية، ١٩٨٦ ، والدكتور قدري عبد الفتاح الشهاوي: " جرائم السلطة الشرطة" ص ١٨ وما بعدها، والدكتور مصطفى العوجي: " دروس في العلم الجنائي" ج ١، ص ٦٥٨ وما بعدها .

١٤٢- راجع: الدكتور حسين محمود إبراهيم "ميثاق الشرف والقسم وضوابط الالتزام المهني بالقيم لرجل الأمن" في " القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن " المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ١٤٠٨ هـ ، ص ٢٥ .

١٤٣- هذا وقد عرض اللواء فؤاد علام في كتابه: "الإخوان وأنا" مطبوعات المكتب المصري الحديث، ١٩٩٦، ص ٣٩٦، ٣٩٧ قد عرض قصة ضابط شرطة وجد في صحبة أحد العناصر المتطرفة أثناء القبض على الأخير، نقل على أثر ذلك إلى مديرية أمن بني سويف وأحيل إلى الاستيداع، ثم أعيد إلى الخدمة بعد أن ثبت من التحقيق عدم وجود نشاط تنظيمي له، وما علاقته بعضو التنظيم المتطرف سوى علاقة صداقة فحسب. لكن الضابط أصيب بحالة نفسية شديدة الإحباط مما دفعه للبحث عن هذه الجماعات المتطرفة، والانخراط فيها، والقيام بعمل إرهابي خطير تمخض عنه قتل الشيخ محمد حسن الدهبي على يد هذا الضابط!! وكما يقول اللواء فؤاد علام: "فإن القرارات الشرطة الخاطئة التي اتخذت حيال هذا الضابط كانت السبب الرئيسي في دفع هذا الضابط للانخراط في نشاط الجماعات الإرهابية، وإحساسه بالظلم كان هو العامل الرئيسي في تغير توجهاته الفكرية واتجاهه للعمل الإجرامي، وكان من السهل- والحال كذلك- إقناعه بأن الدولة كافرة وأن الحاكم طاغوت ويلزم محاربهه...."

١٤٤- قريب من ذلك: الرائد هشام مصطفى شبيب: " البحث السابق " ، ص ٧٩.

١٤٥- راجع في ذلك: توصيات إعلان الأمم المتحدة بشأن ضحايا الجريمة لسنة ١٩٨٥، وكذلك توصيات إعلان القاهرة بشأن ضحايا الجريمة لسنة ١٩٨٩، وتوصيات المؤتمر الثامن للدفاع الاجتماعي عن ضحايا الجريمة، الجمعية المصرية للدفاع

الاجتماعي، القاهرة ٢١-٢٤ يونيو ١٩٨٩ . وتوصيات المؤتمر الثالث للجمعية  
المصرية للقانون الجنائي ١٢-١٤ ١٩٨٩

١٤٦- يشاركنا الرأي الدكتور مصطفى العوجي: " حقوق الإنسان... " سابق  
الإشارة إليه، ص ٢٣٠، الدكتور سعود محمد موسى: "البحث السابق" ص ٢٤٦ .

١٤٧- راجع: "Dela Profession d'Avocat",D.1970, p. 89. : "Bertand"  
وكذلك: الدكتور محمود أحمد طه: "حق الاستعانة بمحام أثناء تحقيقات الشرطة  
القضائية " دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ ، ص ١١٩ وما بعدها . وكذلك الدكتور  
محمد إبراهيم زيد: "الحماية في الوطن العربي" المركز العربي للدراسات الأمنية  
والتدريب بالرياض .

١٤٨- راجع: الدكتور أمال عثمان : "شرح قانون الإجراءات الجنائية " مطابع الهيئة  
العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، ص ٥٤٣ .

١٤٩- قريب من ذلك: الدكتور سدران خلف "سلطة التحقيق في التشريع الجنائي  
الكويتي و المقارن " رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، ١٩٨٥ ، ص ١٧ .

١٥٠- المستشار سمير ناجي " ضحايا الجريمة المطموسة الإحصاء " التقرير السابق ،  
ص ٨ وما بعدها .

١٥١- راجع: ماتي جوتسن " البحث السابق " ص ٢١ وما بعدها .

١٥٢- الحدث هو كل من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة (راجع المادة الثانية  
من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦). ونعني بضحايا الجريمة من الأحداث كلاً من  
المنحرفين والمعرضين لخطر الانحراف، وكذلك الأحداث الذين وقعت عليهم جرائم فعلاً .

١٥٣- الحدث المنحرف هو الشخص الذي تقل سنه عن حد معين - وفقاً للنظام  
القانوني المعمول به - والذي يرتكب أفعالاً تشكل جرائم - وفقاً للنظام القانوني  
المعمول به أيضاً - إذا ارتكبها شخص بالغ، ويستتبع تدبيراً يراد به أن يكون عقوبة  
من نوع خاص لصف خاص هم الأحداث. راجع تعريفات أخرى لدى الدكتور محمود  
نجيب حسني: "دراسة تشريعية مقارنة في معاملة الأحداث المشردين" من أعمال الحلقة  
الثانية لمكافحة الجريمة، القاهرة ٢-٦ يناير ١٩٦٣، منشورات المركز القومي للبحوث

الاجتماعية والجناحية ص ١٢٧، الدكتور حسن المرصفاوى: " معاملة الأحداث المشردين في فترة الضبط والمحاكمة" نفس الحلقة ص ٣٠٩، طه أبو الخير ومنير العصره " المخرف الأحداث في التشريع العربي والمقارن" منشأة المعارف، ١٩٦١، ص ١٥٦، والدكتور منير العصره: "انحراف الأحداث ومشكلة العوامل" المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٤، ص ٢٩ وما بعدها، الدكتور حسن ربيع: " الجوانب الإجرائية لمعاملة الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف" تقرير مقدم للمؤتمر الخامس للجمعية المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ١٨-٢٠ أبريل ١٩٩٢ " الآفاق الجديدة للعدالة الجنائية في مجال الأحداث"، مطبوعات دار النهضة العربية، ص ٩٢٥ وما بعدها. والدكتور جميل عبد الياقى الصغير: " قانون العقوبات القسم العام - المساهمة الجنائية وموانع المسئولية " دار النهضة العربية، ١٩٩٨ ص ٢١٠ وما بعدها .

١٥٤- الحدث المعرض للانحراف هو الذى يرتكب أفعالا أو يوجد في ظروف تنفر باحتمال اقترافه لجريمة ما. فالتعرض للانحراف ليس بجريمة في ذاته، ولكنه حالة خطيرة تستجيب لتدبرا وقائيا أو تقييما . انظر تعريفات أخرى في المراجع المشار إليها في الهامش السابق.

١٥٥- بيان مأخوذ من العميد أحمد محمد كريت: " حول شرطة الأحداث" المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد السابع، ربيع الثاني ١٤٠٩هـ، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢١١ .

١٥٦- مثال مستل من الدكتور محمود نجيب حسنى " التقرير السابق الإشارة إليه"، ص ١٤٧ .

١٥٧- راجع : الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: " ملاءمة وجود شرطة الأحداث من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية" الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، ص ٤٥٢، وكذلك للسواء الدكتور نيازى حتاته "شرطة الأحداث" مجلة الأمن العام، ١٨٤، يوليو ١٩٦٢ .

١٥٨- العميد أحمد كريت: "حول شرطة الأحداث" سابق الإشارة إليه، ص ١١٣ وما بعدها.

١٥٩- راجع ما يلي ص ١٠٨ وما بعدها حيث عالجتنا دور الشرطة في حماية هؤلاء الأحداث بصورة أولى.

- ١٦٠- ولا تستطيع الشرطة لدينا القيام بهذا العمل، فهو ليس من اختصاصها.
- ١٦١- راجع في ذلك : العميد أحمد كريبز "حول شرطة الأحداث"، ص ١١٥ والأستاذ عبد العزيز فتح الباب: "ملاءمة وجود شرطة الأحداث"، ص: ٤٥٢ .
- ١٦٢- وهنا أيضا ليس لشرطة الأحداث عندنا هذه السلطة.
- ١٦٣- انظر: *Revue Internationale de Politique Criminelle, N.U.*, 1955, No. 7-8, p. 42 et s.
- ١٦٤- انظر : *Inter . Crim. Police Review, 1959, No. 132, p. 266 et s*
- ١٦٥- قريب من ذلك : الدكتور مصطفى العوجي: "مبادئ الرياض التوجيهية للوقاية من جنوح الأحداث" المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد السابع، ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٧، ١٨ .
- ١٦٦- راجع : *U.N., Comparative Survey of Juvenile Delinquency, part 1, North America, N.Y., 1958, p. 58 et 59*
- ١٦٧- راجع : *Revue Inter. de Politique Crim., N.U., 1955, No. 7, p. 42 et 43*
- ١٦٨- راجع : المادة (٤) من قانون الأحداث الفرنسي والمعدلة بالقانون رقم ١٠١٣ - ٩٣ الصادر في ٢٤ أغسطس ١٩٩٣ والقانون رقم ٨٩ - ٩٤ الصادر في أول فبراير ١٩٩٤ . راجع وثائق الندوة المصرية الفرنسية حول "المعاملة الجنائية للأحداث» القاهرة ١٨-١٩/١٢/١٩٩٦، حيث تضم الوثائق قانون الأحداث الفرنسي مشتملا على تعديلاته باللغة العربية.
- ١٦٩- راجع في ذلك : العميد أحمد كريبز، "المقال السابق"، ص ١٥، والأستاذ عبد العزيز فتح الباب، ص ٤٥٣ .
- ١٧٠- راجع :الدكتور حسن محمد ربيع: "التقرير السابق" ص ٥٣٧، وانظر القاعدة الأولى من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإقامة العدل للأحداث، والنشور ترجمة لها بالعربية ضمن أعمال المؤتمر العاشر للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي " تطوير رعاية الأحداث في مصر" ١٨-٢٠/٢/١٩٩٢، ص ٤٦، ٥٦ .

- ١٧١- انظر : الأستاذ عبد العزيز فتح الباب: " التقرير السابق"، ص ٤٥٤ .
- ١٧٢- راجع في ذلك : الدكتور صلاح عبد المعال: " الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم، المبادئ والتوجيهات ووثائق المؤتمر الخامس للدفاع الاجتماعي، الجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي ، ٥-٧/٥/١٩٨٤، ص١٤٨ .
- ١٧٣- عن أندية الشرطة راجع : U.N., Comparative Survey of Juvenile delinquency, op. cit., p. 17, 18.
- ١٧٤- راجع : الدكتور بدر الدين على: " دور الشرطة في الوقاية من الجريمة " البحث السابق، ص ٤ .
- ١٧٥- والجدير بالذكر أن بعض المسئولين عن الأمن العام في دول عديدة يعارضون في قيام جهاز الشرطة بإنشاء وإدارة الخدمات الإرشادية والتفهيمة المتعلقة بالوقاية من جناح الأحداث. فهم يرون مثلا أن نوادي الشباب التي تنظمها الشرطة تفتقر في أنشطتها إلى كفاءات ومؤهلات لا تتوافر عادة لدى رجال الشرطة ، وأنه لا داع إلى إقامتها في المناطق التي توجد بها نواد للشباب تديرها هيئات أو خدمات ذات اهتمام مباشر ومقصود على الوقاية من الجناح، وأنه من الأفضل لرجال الشرطة أن يقتصر دورهم على التعاون مع تلك النوادي أو الجماعات المتخصصة في الوقاية، وأن يركزوا على تكثيف مراقبتهم من آن لآخر للأماكن التي يتعرض فيها الصغار للخطوس، "المرجع السابق مباشرة"، ص ٣ .
- ١٧٦- يقول الدكتور رولاند بيرجر وهو يتحدث عن دور الشرطة في مكافحة انحراف الأحداث : إن الشرطة تستطيع ، ولو أثناء دورها في قمع الجريمة أن تمهد الطريق لما يقرره قاضي الأحداث من وسائل إصلاح الحدث ولما تتخذه الهيئات المتخصصة بعد ذلك من إجراءات في شأنه. إن لضباط الشرطة ميزة ، بل ومسئولية، الاتصال الأول بالجرم الحدث إذا ما قبض عليه، ومن المعلوم جيدا أن هذا الاتصال الأول يشكل طبيعة الاتصالات الأخرى التي تليه. إنني أعتبر أن القبض والاستجواب هما أول دور من أدوار الإصلاح، لأنهما يوقعان في نفس الحدث صدمة يجب أن تكون شافية لا صاعقة، ولذلك يجب أن يكونا معتدلي التأثير في نفسه ليخلصا ضميره- عن طريق إرساء الهدوء

والنقطة- من وطأة الأثم ، وهو دائما شديد الوطأة على النفس ، إن الصغير إذا ما استنصر الاحترام سهل رده الى الصواب " . راجع مقاله في :

**Inter. Crim. Pol. Rev., March, 1960 .**

١٧٧- ففي إنجلترا يجوز لأي شخص أن يبلغ الشرطة-بعد حلف اليمين- بوجود حدث في بيئة سينة أو بمحصول اعتداء عليه أو إهمال في تربيته . حينئذ تندب المحكمة من يبحث عن الحدث ليحقق ما بلغ بشأنه حتى إذا ثبت صحته تصدر أمرا بترؤع الحدث من البيئة الموجود فيها ووضعها في مكان آخر، حتى تطرح قضيته على المحكمة لتقرر ما تراه بشأنه . وفي سوريا الأمر قريب من ذلك . راجع: الدكتور حسن المرصفاوي " معاملة الأحداث المشردين التقرير السابق " ص ١١٠ ، حاشية (١).

١٧٨- راجع: الدكتور نيازي حتاته: " دور الشرطة في معاملة الأحداث الجانحين " سلسلة الدفاع الاجتماعي، عدد خاص عن جنوح الأحداث، ١٩٨١، ص ١٧٠، ١٧١ .  
١٧٩- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦، الجريدة الرسمية، ع ١٣ تابع، صادرة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٢٨ .

١٨٠- القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

١٨١- راجع حالات القبض في حالة التلبس المواد: (٢٤، ٣٧، ٣٨، أ.ح.م)، وحالة التحفظ على الأشخاص م ٣٥ أ.ج .

١٨٢- راجع: م ٧/٩٦ من قانون الطفل .

١٨٣- انظر في هذا التوجيه: الدكتور نيازي حتاته، " شرطة الأحداث " مجلة الأمن العام، ١٨٤، ص ٨ .

١٨٤- قربنا بذلك من أستاذنا : الدكتور حسن المرصفاوي : "التقرير السابق"، ص ١١٠ .

١٨٥- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي : " التقرير السابق "، ص ١١٩، والدكتور حسن ربيع، " البحث السابق "، ص ٥٤٣ .

١٨٦- راجع: الدكتور نيازي حتاته: " شرطة الأحداث " مجلة الأمن العام، ١٨٤، سابق الإشارة إليه، ص ٨ .

١٨٧- نكتفي بهذا القدر في هذا الخصوص وعلى من أراد الاستزادة الرجوع الى:  
جون ب. كيني، دان ج. بيوسوت " الشرطة وجناح الأحداث " ترجمة العقيد كمال  
الحديدي، ومراجعة اللواء شفيق عصمت، معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة،  
ص ٢٨٤ وما بعدها. حيث أورد ما ينيف على ثلاثين توجيها فيما يجب على الضابط  
عمله في هذا الخصوص وما يجب عليه تجنبه . كما يراجع أيضا: محمد مظهر سعيد،  
فتح الله محمد المرصفي: "خدمات البوليس الاجتماعية للأحداث " . الأمانة العامة  
لجامعة الدول العربية، ١٩٥٦، ص ١٢ وما بعدها، وان كانت التوجيهات لسدى  
الأخير مأخوذة بتصرف من الأول .

١٨٨- راجع في عرض وجهات النظر هذه: الدكتور نيازي حتاتة " دور الشرطة في  
معاملة الأحداث الجانحين " البحث السابق، ص ١٨٥ وما بعدها .

١٨٩- وذلك أعمالا للقاعدة الشرعية التي مؤداها: أن الضرورات تبيح المحظورات .

١٩٠- قريب من هذه الاقتراحات: الدكتور حسن محمد ربيع "البحث السابق "  
ص ٥٤٤ وما بعدها .

١٩١- وهو ما يجري عليه العمل فعلا في مصر، حيث يخصص قسم خاص في مصلحة  
الأدلة الجنائية لبصمات الأحداث، وتعلم بعد بلوغ الحدث سن الرشد.

١٩٢- جاء في التقرير المقدم الى المؤتمر الثاني لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين- لندن

١٩٦٠- من مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الانتربول" عبارة " أنه لا يتردد

في أخذ بصمات أصابع المجرمين الأحداث وكافة البيانات الثابتة من مظهرهم " . ومع

ذلك فقد تحفظت توصيات المؤتمر فيما يتعلق بأخذ بصمات الأحداث. راجع: ص ٦٧

من تقرير مثل المنظمة، وتوصيات المؤتمر، بند ٤، ص ٦٢ .

- كما أن المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الاجتماعي- تونس ١٩٧٢-

أوصى بأنه إذا كان من الضروري الاحتفاظ ببصمات وصور الأحداث المنحرفين كدليل

على سوابقهم الجنائية الماضية، فان مصلحة الحدث تقتضي أن يكون ذلك في أضيق

الحدود، على أن تحجى هذه السوابق متى بلغ الحدث سن الرشد، حتى لا يكون مهددا

في مستقبله بماضيه " .

- كما جاء في القاعدة (٢١) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإقامة العدل للأحداث، والمعروفة باسم "قواعد بكين" والمصدق عليها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم ٣٣/٤٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٥ بناء على توصية مؤتمر الأمم المتحدة السابع (ميلانو ١٩٨٥) جاء في هذه القاعدة ما يلي "١- تحفظ سجلات المجرمين الأحداث في سرية تامة، ويحظر على الغير الاطلاع عليها، ويكون الوصول الى هذه السجلات مقصورا على الأشخاص المعنيين - بصفة مباشرة - بالحكم في القضية، أو غيرهم من الأشخاص المخولين حسب الأصل . ٢- لا تستخدم سجلات المجرمين الأحداث في الإجراءات المتعلقة بالراشدين في القضايا اللاحقة التي يكون نفس الجاني متورطا فيها " .

١٩٣- راجع: الدكتور نيازي حتاتة: " دور الشرطة في معاملة الأحداث الجانحين " ، البحث السابق ، ص ١٧٩ .

١٩٤- راجع: الدكتور حسن المرصفاوي: "البحث السابق" ص ١٢٠، والدكتور حسن ربيع " البحث السابق" ص ٥٤٦ .

١٩٥- راجع في هذا التوجيه: الدكتور حسن ربيع: "البحث السابق" ، ص ٤٥٧، والدكتور نيازي حتاتة: " البحث السابق " ص ١٨١، والأستاذين محمد مظهر سعيد، وفتح الله المرصفي: " البحث السابق " ص ١٥ وما بعدها .

١٩٦- راجع: أستاذنا الدكتور حسن المرصفاوي : "البحث السابق" ص ١٢٠ .

١٩٧- اللواء الدكتور محمد نيازي حتاتة: " البحث السابق" ص ١٨١ .

١٩٨- راجع: بحث " احتياجات الطفولة " المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، في مواضع كثيرة متفرقة .

١٩٩- لمن أراد الرجوع الى أحكامها فليظر: الدكتور مصطفى عبد المجيد كاره: "القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم" المجلة العربية للدراسات الأمنية ، المجلد الرابع، ع ٧ ، ديسمبر ١٩٨٨ ، وقد جاء في التوصيات التي قررها المؤتمر الأول للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و معاملة المذنبين " أنه يجب فصل صغار السن من المحبوسين عن البالغين منهم. وكذلك جاء في توصيات المؤتمر السادس في

موضوع قضاء الأحداث : " ينبغي ألا يستخدم الاحتجاز قبل المحاكمة إلا كملاذ أخير ولا يودع القصر أو المجرمون الأحداث في السجون أو منشآت أخرى يكونون عرضة فيها للتأثيرات السلبية من جانب المجرمين خلال هذه الفترة ، وينبغي دائما مراعاة الحاجات الخاصة لأعمارهم" . راجع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة السادس للوقاية من الجريمة و معاملة المجرمين - كراكاس ١٩٨٠ .

٢٠٠- المنعقدة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية بالقاهرة في الفترة (٢-١٩٦٣/١/٦) .

٢٠١- لمزيد من الاستفاضة حول هذه اللطات راجع:

**R.S. Cavan, "Juvenile delinquency", 2ed., J.B. Lippincott company, N.Y., 1969 .**

٢٠٢- راجع ما سبق من هذه الرسالة ، ص ١٣١ وما بعدها .

٢٠٣- وذلك لرجحان المسألة الأمنية لديهم ، حتى ولو كانت يسيرة ، على أية مصلحة أخرى ، حتى ولو كانت أولى بالرعاية .

٢٠٤- ولهذا التحفظ مقتضاه ، لأن ضابط شرطة الأحداث - دون سواهم - هم من يتلقون ثقافة قانونية عالية و تدريبا خاصا للتعامل مع الحادث ، يؤهلهم للفرقة بين الحالات التي تستدعي الإحالة إلى النيابة ، وتلك التي يكون من الصالح العام للمجتمع و الصالح الخاص للحادث وذويه أن يتم التصرف فيها بمعرفتهم .

٢٠٥- راجع : العميد أحمد محمد كريت : " البحث السابق " ص ١٥ . و راجع كذلك : الأستاذين عبد العزيز فتح الباب سيد أحمد ، وغازي سليمان أحمد " الشباب و الأحداث ضحايا الجريمة " وثائق المؤتمر الثامن للجمعية المصرية للدفاع الاجتماعي " ضحايا الجريمة " ص ٢٩١ وما بعدها .

٢٠٦- راجع : الدكتور محمد نيازي حتاته : " شرطة الأحداث " مجلة الأمن العام ، سابق الإشارة ، ص ١٤ ولسيادته أيضا " ملاءمة إنشاء شرطة للأحداث من الوجهة الشرطية " من أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، ص ٤٢٤ . و راجع كذلك : الدكتور محمد زكي النجار وآخرين : " دور الشرطة في معاملة ضحايا الجريمة " تقرير سابق الإشارة إليه ص ١٤٥ وما بعدها من أعمال المؤتمر .

٢٠٧- أخذنا هذا الدور للشرطة -بتصرف- من جون ب. كيني ، دان ج. بروسوت :  
" الشرطة وجناح الأحداث " - المرجع السابق" ص ٢٨٤ وما بعدها.

وكذلك من الأستاذين محمد مظهر سعيد ، فتح الله المرصفي " المرجع السابق " ، ص ٢١  
وما بعدها .

٢٠٨- راجع: الأستاذين عبد العزيز فتح الباب ، وغازي سليمان : " البحث السابق"  
ص ٢٩٤ . ولراجع في دور الشرطة في حماية الأفراد من المخدرات بوحه عام : اللواء  
الدكتور محمد على الجمال " الشرطة و ضحايا الجريمة " تقرير قدم للندوة الدولية  
لحماية ضحايا الجريمة بأكاديمية الشرطة ص ١٠ وما بعدها . لواء دكتور محمد فتحى عيد  
مسئولية الدولة عن علاج وتعاطى المخدرات " تقرير قدم لندوة أكاديمية الشرطة لحماية  
ضحايا الجريمة ١٩٨٩ ص ٣٠ وما بعدها . لواء دكتور أحمد جلال عز الدين " دور  
الشرطة في حماية حقوق المجنى عليه " ، " التقرير السابق" ص ٣٥-٣٦، ص ٣٨ وما بعدها .

٢٠٩- راجع : الدكتور محمد أبو العلاء عقيدة : " المبادئ التوجيهية " البحث السابق "  
ص ٣٧ .

٢١٠- وفي ألمانيا حققت المعاشرة الجنسية للصفار و الأشخاص فسادى الإدراك  
والضعفاء عقليا زيادة ملحوظة ، حيث بلغت الزيادة من (٣) الى (٤) أمثال الجرائم  
الأخرى. وفي هولندا ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة الجرائم التى كان ضحايا من الأفراد  
المتخلفين عقليا و الصبية دون سن السادسة عشرة . راجع في ذلك أحمد علي المجدوب :  
" اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة " الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٣ ،  
ص ٦٣- ٦٥ .

٢١١- راجع : دنى زابو (D.Szabo) : " الإسهام في دراسة الجناح الجنسى ، الجناح  
الجنسى لدى المراهقين في مونتريال " في مؤلف الدكتور محمد خيري محمد علي : " صور  
من الجريمة -دراسات نظرية وبحوث عربية " مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٩ ،  
وما بعدها . ونشر أيضا في المجلة الجنائية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، نوفمبر  
١٩٦١ ، ص ٤١١ ، وما بعدها .

٢١٢- راجع نص المادة (٢٨٦) ، والمادة (٢٦٩) ، ع. مصرى .

- ٢١٣- راجع: بول تابان "الجرائم الجنسية" P. W.Tappan, "Sexual Affences"، تقرير قدم للمؤتمر الدولي الرابع لعلم الجرام ، لاهاي ٥-١٢/٩/١٩٦٠ نشر أعمال المؤتمر بالعربية في مج ٤، ٢٤، يوليو ١٩٦١ من المجلة الجنائية القومية . راجع التقرير محل الدراسة من ص ٢٣٧ الي ص ٢٤٨ خاصة ص ٢٤٣ .
- ٢١٤- راجع في الآثار الجسدية و النفسية للاغتصاب عموما : الدكتور أحمد المجدوب : " المرجع السابق " ص ٢٦١ وما بعدها . وراجع كذلك في أخطار و أضرار الجرائم الجنسية على الأحداث : بحث بعنوان "الجرائم الجنسية عند الأحداث" منشورات المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، بغداد ١٩٧١، ص ٧٣ و ما بعدها .
- ٢١٥- فعلها محاولة التعرف بادئ الأمر على أسباب الجناح الجنسي لأنه كما يرى جين شزال يقدر ما تعرف من أسباب الظاهرة ، نستطيع أن نبشر تألورا مزدوجا علاجيا ووقائيا ناجما . راجع : جين شزال " جناح الأحداث " J.Chazal, "L' Enfance delinquante" ، ترجمة : عبد السلام القفاش ، مراجعة : يوسف مسراد ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الترجمة والطباعة و النشر، د.ت.، ص ٥٢ .
- ٢١٦- راجع بتفصيل أكثر : جون .ب. كيني ، دان ج. بيرسوت : " المرجع السابق" ص ٢٠٤ وما بعدها ، خاصة ص ٢١٧ وما بعدها .
- ٢١٧- راجع أكثر : جون .ب. كيني ، دان ج. بيرسوت : " المرجع السابق" ص ٣١٦ و ما بعدها . وكذلك : الأستاذين محمد مظهر سعيد ، فتح الله المرصفي "المرجع السابق" ، ص ٢٣ وما بعدها .